سلسلة أوراق عمل المنتدى الإقتصادي العربي

تراجع الإنجاب في المجتمع العربي في إسرائيل

(النتائج الأولية)

د. احمد حليحل

المنتدى الاقتصادي العربي
הפורום הכלכלי הערבי
Arab Economic Forum

ورقة عمل رقم 5 | أيار 2021

المنتدى الاقتصادي العربي

منتدى الأبحاث الاجتماعية-الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي

منتدى دراسات السياسات الاجتماعية-الاقتصادية هو مؤسسة مسجلة، مستقلة غير سياسية وغير ربحية تهدف لدراسة القضايا الاجتماعية-الاقتصادية، وإجراء البحوث التطبيقية ودراسات السياسات بمستوى علمي رصين في مجالات الاقتصاد والمجتمع، من أجل إحداث تغيير جوهري في الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمع العربي في إسرائيل.

يولي المنتدى أهمية كبرى للسيرورات الاجتماعية والاقتصادية وقوتها في تشكيل المجتمع العربي، وكذلك يهتم بسياق الفجوة العرقية والفروقات الاجتماعية-الاقتصادية القائمة بين الأقلية العربية المهمّشة وبين والأغلبية اليهودية في إسرائيل.

ويرى المنتدى أنه من المهم جدًا تقوية وتعزيز رجال وسيدات الأعمال في المجتمع العربي الذين يشكلون قوة دفع مهمة للاقتصاد في هذا المجتمع، وبالتالي فالمنتدى الاقتصادي العربي هو مظلة مهنية وبحثية لرجال الأعمال والمبادرين العرب. كذلك، أسس المنتدى

الاقتصادي العربي نادي رجال وسيدات الأعمال العرب في المجتمع العربي بهدف تمكين رجال وسيدات الأعمال والمبادرين والمبادرات العرب وتطوير قدراتهم.

د احمد حليحل

د. احمد حليحل، دكتوراة في العلوم السكانية (ديموغرافيا) من الجامعه العبرية في القدس.

مدير كبير لقسم الديموغرافيا وتعداد السكان في دائرة الاحصاء المركزية. مسؤول عن الاحصاءات الرسمية السكانية والصحية وعن التخطيط المنهجي لتعداد السكان. يبحث التغيرات الديموغرافية بالعائلة العربية.

تراجع الإنجاب في المجتمع العربي في إسرائيل

(النتائج الأولية)

د. احمد حليحل[1]

الملخّص

بين عامي 2000 و 2018، انخفض معدل الإنجاب الكلي للنساء العربيات في إسرائيل بشكل ملحوظ من 4.37 إلى 3.44 طفل في المتوسط لكل امرأة. الدراسات القليلة التي فحصت هذا الانخفاض إما ركزت على تأثير التقليص في مخصصات الأولاد عام 2003، أو اكتفت بتقديم وصفٍ عام جدًا للانخفاض. الهدف من هذا المقال هو إثراء المعلومات الشحيحة المتعلقة بخصًائص تراجع الإنجاب ومحاولة شرحها من خلال التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع العربي في تلك الفترة. للقيام بذلك، استخدمتُ مصدرين للمعلومات: بيانات الولادة المسجلة في السجل السكاني لحساب معدل الإنجاب الكلي على مر السنين حسب المجموعات الفرعية داخل المجتمع العربي، وبيانات من المسح الاجتماعي الذي أجرته دائرة الاحصاء المركزية لحساب عدد الأولاد المثالي في الأسرة (الطلب للأولاد) والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على الطلب للأولاد. لقد قمت بفحص ثلاثة تغيّرات رئيسية: مكانة المرأة، والتي تنعكس في درجة مشاركة المرأة في الحيز العام؛ مدى استخدام الإنترنت لأغراض الحصول على المعلومات واستعمال الشبكات الاجتماعية؛ والوضع الاقتصادي وجودة الحياة.

كان الانخفاض في معدلات الإنجاب الزمنية شاملاً ولوحظ في جميع المجموعات التي تم اختبارها. ساهم التحسن في وضع المرأة، الذي يقاس بزيادة مشاركتها في الحيز العام (التعليم والمشاركة في سوق العمل وقيادة السيارات)، في انخفاض الإنجاب على الرغم من أن الطلب للأولاد لم يتغير. كما كان هناك انخفاض كبير في الطلب للأولاد عند النساء غير المتواجدات في الحيز العام، لدرجة زوال الفجوة بينهن وبين النساء المتواجدات في الحيز العام. ربما كان أحد التفسيرات لزوال الفجوة هو ثورة المعلومات وحلول الشبكات الاجتماعية الالكترونية مكان الشبكات الاجتماعية الفعلية. وكما يبدو، أدى الدمج بين تطور الشبكات الاجتماعية وتحسّن الوضع الاقتصادي وجودة

---

1 أنجز هذا العمل في اطار عمل الكاتب في دائرة الإحصاء المركزية. الاراء والاستنتاجات لهذا البحث تعكس اراء واستنتاجات الكاتب, وليست بالضروره تعكس رأي او استنتاجات مكان عمله في الدائره او المنتدى الاقتصادي العربي.

اعبر عن شكري للسيده دفوريت انجل زئيفي من دائرة الإحصاء لمساهمتها في بناء بعض البيانات.

الحياة إلى زيادة استهلاك المنتجات الحديثة على حساب العدد المرغوب من الأولاد.

يساهم هذا المقال في معرفة العلاقة بين استخدام الإنترنت للمعلومات والشبكات الاجتماعية وتراجع معدلات الإنجاب ، خاصةً عندما يندمج مع الانتقال إلى التعليم ألجارف.

مقدمة

بين عامي 2000 و 2018، انخفضت معدلات الولادة في المجتمع العربي في إسرائيل بشكل ملحوظ من 4.37 إلى 3.44 طفل في المتوسط لكل امرأة. المجتمع العربي في إسرائيل غير متجانس ويتكون من مجموعات مختلفة مقسمة حسب الدين ومستوى التدين والتوزيع الجغرافي- العرقي. على الرغم من الاختلافات بين المجموعات في معدلات الولادة، لوحظ الانخفاض فيها جميعًا. وبناء على ما أعلم، لا توجد دراسات فحصت خصائص هذا الانخفاض، بخلاف الدراسات التي درست تأثير تخفيض مخصصات الأطفال في عام 2003 على معدلات الولادة. الهدف من هذا المقال هو إثراء المعلومات الشحيحة المتعلقة بخصائص تراجع معدلات الولادة في المجتمع العربي، وكذلك إثراء المعلومات التي تتناول التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت بالتوازي واحتمال تأثيرها على الانخفاض في الخصوبة.

المقال مقسم إلى ستة أجزاء. في الجزء الأول سأقدم لمحة تاريخية عن التغيرات في مستوى الإنجاب في المجتمع العربي منذ قيام الدولة حتى يومنا هذا. سأقدم بيانات توضح التغيرات بمرور الوقت، وسأبين أن تراجع الإنجاب في الآونة الأخيرة ينعكس في جميع الفئات التي يتألف منها المجتمع العربي، وسوف أختم بعرض موجز عن التحول الديموغرافي من الإنجاب المرتفع إلى الإنجاب المنخفض في الدول العربية والإسلامية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. في الجزء الثاني سأزعم أن الانخفاض في معدلات الإنجاب االزمني المعروضة في الجزء الأول يدعمه تغيير في المواقف في المجتمع العربي تجاه الطلب على الأولاد (العدد المثالي للأولاد المرغوب فيه في الأسرة). سأقدم بيانات من المسح الاجتماعي لعامي 2009 و 2018 حول عدد الأولاد المرغوب في كل أسرة حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المختارة. تشير البيانات إلى أن الانخفاض في الطلب على الأولاد قد لوحظ في كل واحدة من الخصائص المختارة، ما يعزز الادعاء بأن الانخفاض في الإنجاب هو ظاهرة عامة. في الجزء الثالث سأناقش التقليص الكبير في مخصصات الأولاد في عام 2003 وتأثيره الضئيل على انخفاض الإنجاب. في الجزء الرابع سأناقش التغيير في مكانة المرأة العربية، الذي يُقاس بمدى مشاركتها في الحيز العام من خلال حصولها على التعليم والعمل ورخصة القيادة، وعلاقة هذا التغيير في مكانتها بانخفاض معدلات الولادة. وسأقوم بتوسيع النقاش حول انخفاض الإنجاب مع التمييز بين النساء الموجودات في الحيز العام وأولئك الموجودات خارجه. في الجزء الخامس سأناقش عالمية الإنترنت للبحث عن المعلومات والمشاركة في الشبكات الاجتماعية الافتراضية وتأثيره على التغيير في الطلب على الأولاد ، مع مناقشة الآليات المعروفة لتأثير الشبكات الاجتماعية التقليدية. في الجزء السادس سأناقش التغيير في أولويات الأسرة العربية، والذي ينعكس في انخفاض الطلب على الأولاد بسبب زيادة الطلب على جودة الحياة، والعلاقة بين هذا التغيير وتحسن الوضع الاقتصادي. سأختتم المقال بملخص ومناقشة أكثر عمقًا للنتائج.

1. التغيرات في معدلات الإنجاب في المجتمع العربي في إسرائيل: 1955-2018

يمكن تقسيم تاريخ التغيرات في معدلات الإنجاب في المجتمع العربي (الشكل 1) إلى أربع فترات بناءً على توزيع فريدلاندر وآخرون (Friedlander et al., 2010): فترة الزيادة في الإنجاب خلال فترة الإدارة العسكرية (1948-1967)، وفترة التراجع الأول في الإنجاب (1968-1984)، وفترة الاستقرار في الإنجاب (1985-1999) وفترة التراجع الثاني في الإنجاب (2000 - 2018) والتي هي موضوع هذا المقال. على مر السنين، كان الإنجاب لدى المرأة المسلمة هو الأعلى، ولدى المرأة المسيحية هو الأدنى.

اعتبرت معدلات الإنجاب في المجتمع العربي مرتفعة في جميع الفترات، ولم تتناسب مع عمليات التحديث التي تعرضت لها (Friedlander et al., 1979; Nahmias & Stecklov, 2007). بعد إنشاء الدولة، كانت هناك زيادة في معدلات الإنجاب (الشكل 1)، ربما نتيجة لتقصير فترة الرضاعة الطبيعية والانتقال إلى بدائل الحليب دون التحول إلى استخدام ناجع لوسائل منع الحمل (Schellekens & Eisenbach, 2002). يمكن أيضًا أن يُعزى ولو جزء من الزيادة في الإنجاب إلى القيود العديدة التي فرضتها الإدارة العسكرية في تلك السنوات، والتي حدت من انتشار التعليم وأبطأت التنمية الاقتصادية والسياسية في المجتمع العربي (انظر: Friedlander et al., 1979). تم تسجيل ذروة الإنجاب في منتصف الستينيات - ما يقرب من 9 ولادات لكل امرأة. كانت أعلى نسبة إنجاب لدى المسلمات (قرابة 10 ولادات)، تليها النساء الدرزيات (حوالي 8 ولادة) وأدناهن النساء المسيحيات (قرابة 5 ولادة).

في أواخر الستينيات، مباشرة بعد وصول الإنجاب إلى ذروته، بدأت معدلاتها بالانخفاض بشكل حاد. وقد استمر هذا التراجع لنحو 15 عامًا وقد عُزي إلى عمليات التحديث في المجتمع العربي، وخاصة ارتفاع مستوى التعليم والتنمية الاقتصادية (Friedlander et al., 1979). في منتصف الثمانينيات، توقف الانخفاض عند مستوى 4.3 ولادة لكل امرأة بين جميع النساء العربيات، وحوالي 4.6 و 2.5 مولودًا لدى المسلمين والمسيحيين على التوالي. بقيت هذه المعدلات ثابتة حتى نهاية التسعينيات. لدى النساء الدرزيّات، استمرّ التراجع حتى 2018. من الصعب تفسير هذا الاستقرار الطويل عند مستوى مرتفع في الإنجاب ، خاصة في ضوء أن التعليم والاقتصاد في المجتمع العربي مستمران في التطور (انظر: Okun & Friedlander, 2005) وجدت الدراسات أن الاستقرار يرجع إلى الاستقرار في مدى نسب الزواج والاستقرار في إنجاب النساء المتزوجات (Staetsky , 2019), وقد لوحظ ذلك لدى النساء المتعلمات وغير المتعلمات (Nahmias & Stecklov, 2007). فسّرت بعض الدراسات استقرار الإنجاب في استمرار البنية التقليدية للأسرة، وتعزّز هذا الوضع بفضل تعزّز قوّة الحركة الإسلامية في تلك السنوات ومكانتها السياسية، و / أو الانتماء الثقافي إلى مجتمع فيه يعتبر الإنجاب العالي أمرًا مقبولًا (Friedlander et al., 2010; Nahmias & Stecklov, 2007).. هذه التفسيرات تدعمها دراسات كناعنة الأنثروبولوجية (Kanaaneh, 2002).

اعتبارًا من عام 2000، تمكن ملاحظة بداية الفترة الثانية من انخفاض معدلات الإنجاب في المجتمع العربي، من متوسط 4.37 أولاد لكل امرأة في عام 2000 إلى متوسط 3.44 أولاد لكل امرأة في عام 2018. من السمات الرئيسية للانخفاض الثاني في الإنجاب في المجتمع العربي هي الانخفاض

العام الذي لوحظ لدى جميع المجموعات الفرعية التي يتألف منها هذا المجتمع (الشكل 2). لوحظ التراجع لدى الديانات الثلاث مع الحفاظ على الفجوات بين المسلمين والديانات الأخرى، وانسداد الفجوة بين المسيحيين والدروز. كما لوحظ انخفاض في مستوى التدين[2] مع الحفاظ على الفجوات بين إنجاب النساء المتدينات (المتدينات والمتدينات جدًا) و إنجاب النساء غير المتدينات (المتدينات بالقليل وغير المتدينات) (انظر أيضًا: Okun, 2013) كما لوحظ انخفاض في جميع المناطق الجغرافية حسب منطقة الإقامة.

من حيث معدلات الإنجاب في 2018، يمكن تقسيم المجموعات الفرعية المختلفة للمجتمع العربي إلى أربعة مستويات. في أدنى المستويات، كان المسيحيون والدروز يقتربون من ولادتين في المتوسط لكل امرأة؛ المستوى المنخفض، حوالي 2.5 طفل، هو لدى النساء غير المتدينات والنساء اللواتي يعشن في اللواء الشمالي ومنطقة حيفا والتي تشمل الجليل والجزء الشمالي من المثلث. أما المستوى المتوسط، الذي يقترب من معدل إنجاب يبلغ 3 ولادة لكل امرأة، فقد وجد لدى إجمالي النساء المسلمات، النساء غير المتدينات، والمقيمات في منطقة القدس والمركز. تنبغي الإشارة إلى أنه يمكن تقسيم منطقة المركز إلى مجموعتين - بلدات المثلث الجنوبي حيث يقترب معدل الإنجاب من 2.6، والبلدات المختلطة يافا والرملة واللد حيث معدل الإنجاب يصل 3.6 (انظر: למ״ס, תנועה טבעית، 2018، الجدول 7). المستوى المرتفع، الذي وجد لدى السكان البدو في لواء الجنوب (النقب)، 5.4 ولادة لكل امرأة. منطقة الجنوب هي المجموعة الوحيدة التي تباطأ فيها انخفاض الإنجاب في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى حصول ما أعاق الانخفاض.

الشكل 1. التغييرات التاريخية بمعدل الإخصاب عند النساء العربيات في إسرائيل حسب الديانه: 1955-2018

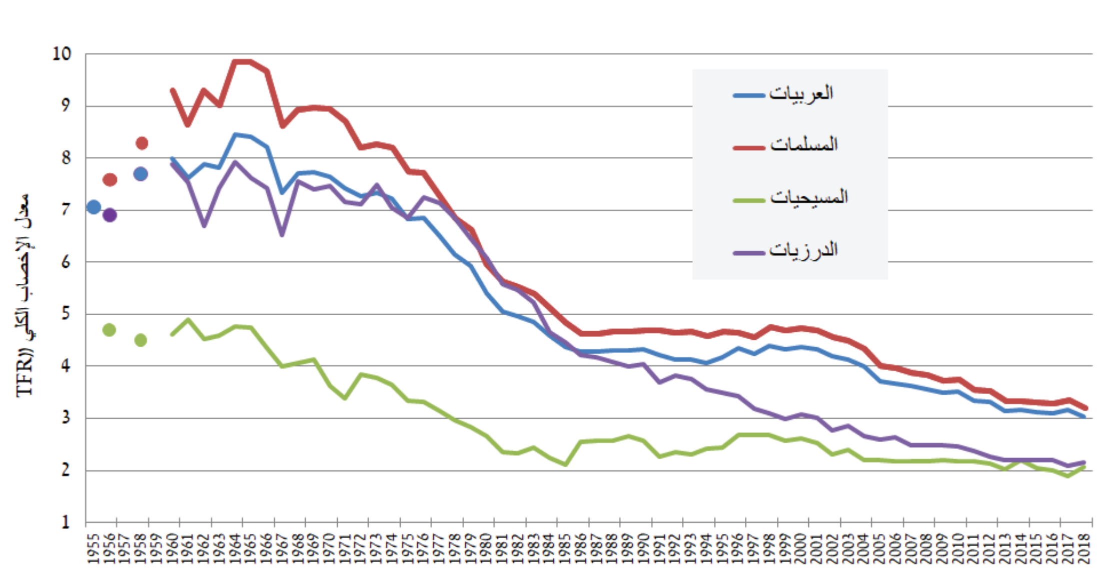

2 تستند معدلات الإنجاب حسب مستوى التدين إلى بيانات من المسح الاجتماعي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية 2002–2017 مع مواءمتها مع بيانات ولادة النساء من سجل السكان من 1979 إلى 2017. انظر: חליחל (2011, 2018)

الشكل 2. تغييرات بمعدل الانجاب بالمجتمع العربي بحسب تقسيمات فرعيه للمجتمع: 2000-2018

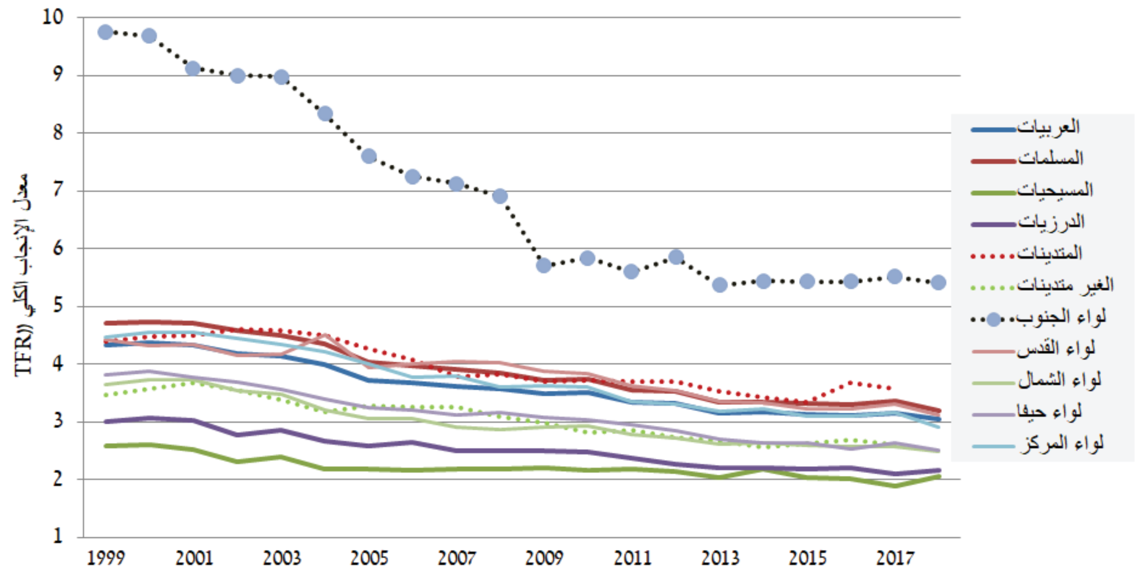

لا يقتصر الانخفاض في معدلات الإنجاب على المجتمع العربي في إسرائيل فحسب، بل يُلاحظ أيضًا في الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تراوحت معدلات الإنجاب في منتصف الستينيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 5.3 في لبنان إلى 8 ولادة لكل امرأة في الأردن، وفي عام 2017 تراوحت هذه المعدلات من 1.4 في الإمارات إلى 4.5 في السودان (World Bank, 2020). وأما الدول التي أكملت التحول الديموغرافي إلى مستوى الإستبدال (معدل خصوبة 2.1 أو أقل) هي الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وتركيا والكويت ولبنان وإيران. البلدان التي تتجه نحو استكمال التحول الديموغرافي إلى مستوى ألإستبدال (2.2 إلى 2.9) هي تونس وليبيا والمملكة العربية السعودية والمغرب وسوريا والأردن وعمان. البلدان التي هي أبعد ما تكون عن استكمال التحول الديموغرافي (3 ولادات فأكثر) هي الجزائر ومصر والعراق واليمن والضفة الغربية وقطاع غزة والسودان.

2. انخفاض الطلب على الأولاد

يؤدي انخفاض الطلب على الأولاد إلى زيادة الحاجة إلى تنظيم الأسرة بحيث يتم تحقيق العدد المطلوب من الأولاد للزوجين. يتم قياس الطلب على الأولاد من خلال العدد المثالي الأولاد المرغوب فيه في الأسرة. تم طرح هذا السؤال في إسرائيل في المسح الاجتماعي لدائرة الإحصاء المركزية في عامي 2009 و 2018. المسح الاجتماعي هو مسح مقطعي تقوم به دائرة الإحصاء المركزية كل عام بين السكان البالغين في إسرائيل (20 سنة فما فوق) منذ 2002، حسب عينة من الأشخاص توخذ من سجل السكان. تتمثل المساهمة الرئيسية لهذا المسح في تقديم أسئلة حول المواقف والمشاعر الشخصية للمشاركين حول مجموعة متنوعة من الموضوعات. يتكون الاستبيان من جزأين: ثابت ومتبدّل. يتضمن القسم الثابت الأسئلة التي يتم طرحها كل عام، ويتضمن القسم المتبدّل أسئلة يتم تبديلها كل عام في 1-3 مواضيع مختلفة. في عامي 2009 و 2018، ركز المسح على قضايا الأسرة، وفحص أيضًا، من بين أمور أخرى، العدد المثالي للأولاد المرغوب فيه في الأسرة. في البيانات التي سأقدمها أدناه، ركزتُ على الشباب العرب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 49 عامًا والذين لهم صلة بنسب الولادة في كلا العامين.

تشير مقارنة نتائج المسح في النقطتين الزمنيتين إلى انخفاض كبير في الطلب على الأولاد في العقد الماضي، بما يتوافق مع انخفاض معدلات الإنجاب الموصوفة أعلاه. وجدت بيانات المسح انخفاضًا في الطلب على الأولاد ، أي زيادة في النسبة المئوية للمستجيبين الذين فضلوا 0-3 أولاد في عام 2018 مقارنة بعام 2009، في جميع الخصائص التي شملها الاستطلاع في الجدول 1. وهذا يدعم أن تراجع الإنجاب هي حالة عامة في المجتمع العربي أيضًا وفقًا للخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، على الرغم من انخفاض الطلب على الأولاد ، فقد تم الحفاظ على الفجوات في طلب الأولاد بين فئات الخصائص المختلفة.

الطلب على الأولاد عند الرجال أقل منه عند النساء. نظرًا لأن المرأة عادة هي التي تدفع معظم الثمن الشخصي في تربية الأولاد ، كنت أتوقع أن تطلب النساء عددًا أقل من الأطفال من الرجال. هناك تفسيران اثنان يمكن أن يفسرا هذه النتيجة: أولاً، الاعتبارات الاقتصادية هي أحد الاعتبارات الرئيسية في تحديد العدد المرغوب من الأولاد في الأسرة. - وفقًا لمسح عام 2009، أشار 73.9٪ من المستجيبين إلى أن الاعتبار الاقتصادي هو الاعتبار الأساسي في هذا القرار - وغالبًا ما يقع عبء إعالة الأسرة على عاتق الرجال. ثانيًا، من الممكن أن تطلب النساء المزيد من الأولاد كجزء من صفقة أبوية يسعين من خلالها لإرضاء الرجال (انظر: זועבי ואנסון، 2017).

أدى الاختلاف في الطلب على الأولاد حسب الدين إلى زيادة الفجوات المعروفة بين الديانات الثلاث، لكن طرأ انخفاض في الطلب فيها جميعاً. وعند النظر إلى مستوى التدين، يمكن ملاحظة الانخفاض في كلا المجموعتين الدينيتين. يجب التأكيد على أن مستوى التدين في المجتمع العربي قد ارتفع على مر السنين. بلغت نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 49 عامًا والذين أعلنوا أنهم متدينون أو متدينون جدًا 51.3٪ و 56.4٪ و 63.2٪ في 2006 و 2012 و 2018 على التوالي. ولأن الطلب على الأولاد لدى النساء المتدينات أعلى منه لدى النساء غير المتدينات، فإن الزيادة في معدل المتدينين ربما ساهمت في التخفيف قليلًا من انخفاض الإنجاب .

تأثير العمر على الطلب على الأولاد متوقع وواضح. كلما كان الشخص أصغر سنًا، كان طلبه على الأولاد أقل. يشير هذا إلى أن الأجيال الشابة تطلب أولاداً بعدد أقل من الأجيال الأكبر سناً. من المهم التأكيد على أن البيانات حسب العمر تظهر تغيرًا كبيرًا في الطلب على الأولاد من نفس الفئة العمرية. أولئك الذين تراوحت أعمارهم بين 20-29 في عام 2009 كانت أعمارهم بين 30-39 في عام 2018، وأولئك الذين تراوحت أعمارهم بين 30-39 في عام 2009 كانت أعمارهم بين 40-49 في عام 2018. يشير الانخفاض في الطلب على الأولاد في نفس الفئة العمرية إلى حدوث تغيير في مواقف الناس بمرور الوقت في نفس المجموعة الخاصة بالولادة. يساهم تغيير المواقف في نفس الفئة العمرية بمرور الوقت في تسريع انخفاض معدلات الولادة. يرتبط تأثير العمر أيضًا بتأثير الحالة الاجتماعية - الطلب على الأولاد لدى الشباب العازبين أقل منه عند المتزوجين وكبار السن.

الجدول 1. نسبة المجيبين "العدد المثالي للأطفال في الأسرة هو 0-3" (منخفض) وفقًا لخصائص مختارة لدى المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 20-49: 2009,2018

خصائص المشاركين	سنة المسح 2009	2018
مجموع الذين تتراوح أعمارهم بين 20-49	46.3	60.1
الجنس:		
رجال	52.1	64.1
نساء	40.4	56.2
دين:		
مسلمون	41.1	56.2
دروز	71.4	80.3
مسيحيون	74.4	83.2
مستوى التدين:		
متدين	36.5	52.2
غير متديّن	56.5	72.2
عمر المشارك في يوم المسح:		
20-29	53.9	67.0
30-39	43.3	58.4
40-49	30.3	51.6
الحالة الإجتماعية:		
اعزب	60.5	67.0
غير أعزب (متزوج / منفصل/ مطلق / أرمل)	41.0	55.7
التعليم (أعلى شهادة):		
شهادة فوق ثانوية (بما في ذلك الأكاديمية)	58.8	62.3
شهادة أخرى	42.3	59.1
الحالة التشغيلية:		
ينتمي إلى سوق العمل	54.9	62.5
لا ينتمي إلى سوق العمل	37.1	56.7

المصدر: المسح الاجتماعي لدائرة الاحصاء المركزية في عامي 2009 و 2018 (من مولّد الجداول المتوفر على الموقع الإلكتروني)

يؤدي التحسن في الوضع الاجتماعي والاقتصادي من خلال الحصول على التعليم و / أو الاندماج في سوق العمل إلى انخفاض الطلب على الأولاد لأن هذا التحسن يرفع تكلفة تربية الأولاد. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الطلب على الأولاد أكثر وضوحا في أبناء الطبقات الاجتماعية الدنيا، الذين يملكون تحصيلا علميًا متواضعا ولا يعملون، مقارنة بأبناء بالطبقة العليا. هذا مهم جدًا بما يتعلق بانخفاض الإنجاب ، وسأناقشه لاحقًا في الجزء الرابع.

3. سياسات تشجيع الولادة في إسرائيل وتراجع نسب الولادة لدى النساء العربيات

السياسة الرسمية لإسرائيل هي تشجيع الولادة من خلال تقديم المساعدة المالية للعائلات. يتم تقديم هذه المساعدة بعدة طرق مثل التقليصات الضريبية ومِنح الأمومة وإجازة الولادة، لكن مخصصات الأولاد هي أهم حافز مالي لتشجيع الولادة (لسياسات تشجيع الولادة والتغييرات فيها، طالعوا المزيد في וינקלר, 2005, פרק 5; Toledano et al., 2009). تظهر الصلة بين الولادة والحوافز الاقتصادية كثيرًا في الخطاب العام وخاصة بعد تغيير السياسة. في أعقاب الركود الاقتصادي في الفترة 2001-2002، قررت الحكومة في عام 2003 خفض مخصصّات الأولاد بشكل كبير، وخاصة في الولادات عالية الترتيب. بالتزامن مع التقليصات وبعدها، لوحظ انخفاض في الإنجاب في المجتمع العربي وعزا البعض هذا الانخفاض إلى التقليصات في مخصصات الأولاد. الدراسات التي أجريت في إسرائيل حول العلاقة بين الولادة والتغير في مستوى المخصصات وجدت علاقة إيجابية ضعيفة. التأثير الرئيسي حصل في المجموعات ذات الإنجاب العالي و في الولادات عالية الترتيب (Cohen et al., 2013; Frish, 2008; Manski & Mayshar, 2003; Schellekens, 2009; Toledano et al., 2009). كما أن الدراسات التي تركز على تأثير التقليصات التي بدأت في عام 2003 وجدت نتائج مماثلة (Cohen et al., 2013; Toledano et al., 2009). خلاصة نتائج هذه الدراسات هو أن التأثير الأساسي لتقليص المخصصات لدى العرب كان في المجتمع البدوي في النقب.

ترك الخطاب العام في إسرائيل انطباعًا مضللًا بأن التقليصات في مخصصات الأولاد أدت إلى انخفاض كبير في الإنجاب في المجتمع العربي، على عكس نتائج الدراسات. نظرًا لأن الانخفاض في الإنجاب بدأ قبل تقليص المخصصات، ولأن التقليصات لم يكن لها تأثير يذكر، فإن الانخفاض المستمر في الإنجاب على مر السنين لا يمكن أن يُعزى إلى التقليصات في المخصصات.

4. التغيرات في مكانة المرأة العربية

تقيس معظم الدراسات الديموغرافية وضع المرأة من خلال مشاركتها في الحيّز العام. إن التعليم والمشاركة في سوق العمل في المجتمعات التقليدية يشير إلى خروج المرأة من حيّز الأسرة إلى الحيّز العام المادي، مما يمنحها القدرة على المساومة مع الأسرة التقليدية وتبنّي سلوكيات جديدة مثل تقليل الطلب على الأولاد. يعرض الجدول 2 أدناه عددًا من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الزيادة في عدد الشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 و 49 عامًا واللائي خرجن إلى الحيز العام من خلال الحصول على التعليم والعمل والحصول على رخصة القيادة والقيادة الفعلية.

تظهر النتائج بوضوح زيادة ملحوظة في خروج النساء إلى الحيز العام. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة نسبة النساء اللائي حصلن على تعليم ما بعد الثانوي، وخاصة إلى زيادة كبيرة في مشاركة النساء ذوات التعليم المنخفض في القوى العاملة. هذه التغييرات ترافقت مع زيادة كبيرة في استقلالية المرأة في التنقل من مكان إلى آخر عبر القيادة المستقلة للسيارة، وكانت ملاحظة بشكل خاص لدى النساء ذوات التعليم المنخفض والنساء اللائي لا يعملن.

الجدول 2. مؤشرات تشير إلى تغيير في مكانة المرأة العربية: النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 49 عامًا

مؤشرات	2006	2012	2018
نسبة النساء الحاصلات على تعليمٍ عالٍ *	25.3	33.1	41.0
نسبة النساء اللائي ينتمين إلى سوق العمل	25.9	35.3	41.2
نسبة النساء الحاصلات على تعليمٍ عالٍ واللائي ينتمين إلى سوق العمل	64.1	67.5	64.3
نسبة النساء الحاصلات على تعليمٍ منخفض و ينتمين إلى سوق العمل	13.0	19.5	25.1
نسبة النساء الحاصلات على رخصة قيادة	33.4	51.7	63.5
من مُجملهن: نسبة النساء اللائي يقدن السيارة بوتيرة عالية **	48.9	65.9	70.9

المصدر: مولّد الجداول في المسح الاجتماعي 2002–2018. نظرًا لصغر حجم الاستبيان وأنا أجمع بين عدد من الميزات، ولتجنب أخطاء عينية كبيرة، فإن البيانات المقدمة هنا هي في المتوسط ثلاث سنوات: بيانات عام 2006 هي متوسط السنوات 2004-2006، وبيانات عام 2012 هي متوسط السنوات 2010-2012، وبيانات 2018 هي المتوسط للأعوام 2016-2018.

*المرأة الحاصلة على تعليم عال هي امرأة حاصلة على لقب أكاديمي (جامعي) أو شهادة فوق ثانوية غير أكاديمية. *المرأة الحاصلة على تعليم منخفض هي امرأة لم تحصل على شهادة فوق ثانوية.

** القيادة تقريبًا كل يوم من أيام الأسبوع

هل الزيادة في عدد النساء اللواتي يدخلن الحيّز العام هي سبب تراجع الإنجاب في العقد الماضي؟ وفقًا لفحص التغير في الطلب على الأولاد بين عامي 2009 و 2018 (الجدول 3)، فإن معظم الانخفاض في الإنجاب يرجع إلى انخفاض الطلب على الأولاد لدى النساء غير المتواجدات في الحيّز العام، كما تم قياسه هنا.

لدى النساء الحاصلات على تعليم عال، كان هناك انخفاض طفيف في نسبة اللائي صرّحن بأنهن يفضلن عددا منخفضًا من الأولاد في الأسرة. في المقابل، كانت هناك زيادة ملحوظة في انخفاض الطلب على الأولاد لدى النساء ذوات التعليم المنخفض، لدرجة أن الفجوة في الطلب لدى النساء ذوات التعليم العالي والنساء ذوات التعليم المنخفض قد تقلصت بشكل كبير وأصبحت متشابهة. بالطبع، تساهم الزيادة في نسبة النساء الحاصلات على تعليم عالٍ في انخفاض الطلب على الأطفال، لكن تأثير انخفاض الطلب على الأولاد لدى النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أقل بكثير.

كما حصل تراجع في تأثير الانتماء للقوى العاملة في ظل الانخفاض الكبير في الطلب على الأولاد لدى النساء غير المنتميات إلى القوى العاملة. ومع ذلك، على الرغم من انسداد الفجوة في الطلب على الأولاد، إلا أن الفجوة لا تزال أعلى من تلك الموجودة في المقارنة حسب التعليم. ربما كان السبب وراء ذلك هو أن معظم النساء في القوى العاملة هنّ من الحاصلات على تعليم عالٍ. هنا أيضًا، تمكن ملاحظة أن التغيير لدى النساء اللائي لا ينتمين إلى القوى العاملة يبدو أكثر تأثيرًا وبروزًا من التغيير لدى اللائي ينتمين إلى القوى العاملة.

يمكن أيضًا رؤية نتائج مماثلة في التقسيم حسب رخصة القيادة. يبدو التغيير لدى النساء اللواتي لا يملكن رخصة قيادة أبرز بكثير من التغيير لدى اللائي يملكن رخصة قيادة.

في الختام، فإن تأثير وضع المرأة، الذي يقاس بمشاركتها في الحيّز العام، على الإنجاب كبير - لكن من المهم التأكيد على أنه خلال العقد الماضي ربما كان معظم الانخفاض العام في معدلات الإنجاب ناتجًا عن انخفاض الطلب على الأولاد لدى النساء ذوات المكانة الاجتماعية الادنى. يشير استمرار هذه النزعات إلى أن الفجوات بين نساء الطبقة العليا ونساء الطبقة الدنيا قد ضاقت إلى درجة أن تأثير مكانة المرأة الاجتماعية على الإنجاب سيكون أقل أهمية في المستقبل. في المناقشة سوف أتوسع في هذا التغيير.

الجدول 3. **نسبة النساء العربيات في الفئة العمرية 25-49 سنة اللائي صرّحن بأنهن يفضّلن عددًا منخفضًا من الأولاد في الأسرة (0-3) في عامي 2009 و 2018، بحسب مؤشرات الخروج من الحيز العام**

مؤشرات الخروج من الحيّز العام	سنة المسح 2009	2018
التعليم (أعلى شهادة):		
حاصلة على تعليم عالٍ	59.4%	57.8%
حاصلة على تعليم منخفض	34.3%	55.4%
الحالة التشغيلية:		
تنتمي إلى سوق العمل	59.1%	62.9%
لا تنتمي إلى سوق العمل	34.1%	52.8%
رخصة قيادة:		
تملك رخصة قيادة:	44.0%	55.6%
لا تملك رخصة قيادة:	28.7%	51.0%

المصدر: مولّد الجداول الخاص بالمسح الاجتماعي 2009-2018.

5. الوصول إلى المعلومات على الإنترنت واستخدام الشبكات الاجتماعية

لقد أتاحت ثورة المعلومات والثورة التكنولوجية للشباب الوصول إلى المعلومات من خلال أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية. أصبحت شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية المصدر الرئيسي لتلقي المعلومات وتبادل الرسائل حول العديد من الموضوعات المتنوعة، بما في ذلك موضوع الولادة. في الماضي، تلقى الشباب معلومات حول الزواج والحمل والولادة من خلال الأطر الاجتماعية التقليدية مثل الأسرة ومكان العمل ومكان الدراسة وغير ذلك. إن إمكانية الوصول إلى المعلومات الافتراضية في أي مكان وزمان، والتنوع الكبير الذي تتيحه هذه المعلومات، يغني إلى حد ما عن الأطر الاجتماعية التقليدية.

في عام 2018، كانت لدى ٪81.4 من النساء و ٪86.1 من الرجال العرب في إسرائيل الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 49 عامًا إمكانية الوصول إلى الإنترنت على هواتفهم المحمولة (دائرة الإحصاء المركزية، مولّد الجداول في المسح الاجتماعي لعام 2018). كلما كان العمر أصغر، كلما كان الوصول إلى المعلومات أكبر. لدى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 20 و 49 عامًا واللائي لديهن إمكانية الوصول إلى الإنترنت، نسبة ٪89.5 و ٪96.8 منهن يستخدمن الإنترنت للبحث عن المعلومات أو المشاركة في الشبكات الاجتماعية، على التوالي. ولدى الرجال، يستخدم ٪87.4 و ٪98.5 على التوالي الإنترنت لهذه الأغراض. على الرغم من عدم وجود بيانات تتيح دراسة تأثير استخدام الإنترنت على الإنجاب، لا يمكن تجاهل الاستخدام العالمي للشبكات الافتراضية بين الشباب والشابات وتأثيرها المحتمل على نقل الرسائل وتبني الأفكار المنشورة على هذه الشبكات.

على حد علمي، لم تتم بعد دراسة تأثير ثورة المعلومات والشبكات الافتراضية على الإنجاب في جميع أنحاء العالم. هناك دراسات قامت بتحليل النصوص على الشبكات الاجتماعية للتنبؤ بمؤشرات الإنجاب مثل معدل المواليد، والعدد المثالي للأولاد، وتربية الأولاد (على سبيل المثال: Billari et al., 2013; Mencarini et al., 2019). الغرض من هذه الدراسات مختلف عن غرضي، لكن وجودها يشير إلى أن الشبكات الاجتماعية هي إطار يوظّف

لتبادل المعلومات والرسائل والآراء حول الحمل والولادة وتربية الأولاد. دراسات أخرى ناقشت تأثير الإنترنت والشبكات على الأسرة فـي العالم العربي ووجدت وجود تراجع فـي العلاقات بين الأجيال فـي الأسرة وتعزيز لمكانة المرأة من جهة أخرى (El-sayed et al., 2015; Farah et al., 2014; Herrera, 2018; Mesch, 2003). تتفق هذه الدراسات على أن ثورة المعلومات والشبكات الاجتماعية تميل إلى تمييع الفروق فـي السلوك بين الحيز الخاص والحيّز العام، مما قد يؤدي إلى انهيار التقسيمات التقليدية بين المنزل والحيّز العام. تؤدي زيادة الوقت الذي يقضيه الشباب فـي الفضاء الإلكتروني على حساب الوقت الذي يقضيه الشباب مع الوالدين إلى حدوث صراع مع الوالدين ويغير العلاقات بين الأجيال. على وجه الخصوص، تراجعت الرقابة التقليدي للأسرة على سلوك الشابات وحصل ارتفاع فـي تمكين المرأة بفضل المعرفة التي تكتسبها من الشبكات.

على الرغم من عدم العثور على دراسة توضح الآليات التي تؤثر بها الشبكات الاجتماعية الافتراضية على الإنجاب ، يمكن تعميم الآليات المعروفة فـي الأدبيات البحثية حول تأثير التفاعل فـي الشبكات الاجتماعية التقليدية على الخصوبة (لمراجعة الآليات، انظر Bernardi & Klärner, 2014). إن الآليات مثل التعلم من الآخرين، والضغط الاجتماعي، والتعرض لأفكار جديدة وحصول الفرد على دعم اجتماعي لأفكاره، هي آليات أعتقد أنها موجودة أيضًا فـي الشبكات الافتراضية. نفس الآليات ذات صلة أيضًا بصفحات المعلومات الموجودة على الإنترنت والتي توفر معلومات متنوعة حول القرارات المتعلقة بالولادة - الحمل، العدد المرغوب للأولاد ، الموقف الديني، ايجابيات وسلبيات كثرة / قلّة الأولاد، التأثير على اقتصاد الأسرة، التأثير على تعليم الأولاد، إلخ. قد يكون تأثير الشبكات الافتراضية على الإنجاب طريقًا مباشرًا لتغيير المواقف حول الطلب على الأولاد من خلال نقل المعلومات والرسائل، وقد يكون وسيلة غير مباشرة للتغيير من خلال تغيير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تؤثر على الإنجاب. فـي الجزء السادس سأناقش تأثير الشبكات الافتراضية على تغيير أنماط الاستهلاك والرغبة فـي رفع جودة حياة الأسرة.

يمكن العثور على معلومات مختلفة حول موضوع الولادة على صفحات الانترنت العربية. قضايا مثل الموقف الديني من تنظيم الأسرة، وموانع الحمل المسموحة والفعالة، والعدد المفضل للأولاد ، وأسباب ذلك، وغيرها. الجزء الأكبر من هذه المعلومات لم يُكتب فـي إسرائيل، بل فـي الدول العربية التي تروّج لخفض معدلات الولادة. الشباب العرب فـي إسرائيل الذين يتصفحون هذه المعلومات من المرجح أن يتبنوا الأفكار الداعية لخفض معدلات المواليد كما هو الحال فـي العالم العربي، وخاصة من دول الخليج الغنية حيث يكون الإنجاب عند مستوى الإستبدال أو أقل منه. تحتوي هذه المعلومات أيضًا على رسائل مبطّنة. على سبيل المثال، إذا بحثت فـي Google باللغة العربية عن العنوان: "ما هو العدد المثالي للأولاد فـي الأسرة"، ستتلقى العديد من الصفحات حول الموضوع مترجمة إلى اللغة العربية. إذا نظرت إلى الصور المصاحبة لصفحات أو صور Google تحت نفس العنوان، يمكنك رؤية ثلاث رسائل رئيسية: يوجد فـي معظم الصور زوجان من الآباء و2-3 أطفال، وفـي بعض الصور يوجد طفل واحد. تبدو الشخصيات فـي معظم الصور وكأنها شخصيات أجنبية (غير عربية)، ويبدو الأطفال فـي الصور مُترفـين من حيث الملابس والألعاب وما إلى ذلك. هذه الأشياء تنقل رسالة خفـية: أنجبوا عددًا قليلًا من الأولاد (الذين يتم الاستثمار فـيهم) كما هو الحال فـي الغرب.

هذه الآليات تتجسد أيضًا فـي التعبير عن تأثير التعليم والخروج لسوق العمل. بعد كل شيء، فالخروج إلى الحيّز العام المادي (كما تم تعريفه سابقًا) يتيح التفاعل مع أشخاص مختلفـين، وبالتالي فإن جزءًا من التغيير فـي الإنجاب لدى النساء اللائي يحصلن على التعليم و / أو يعملنَ ينبع من هذه التفاعلات. كان أحد استنتاجاتنا فـي القسم السابق هو أن جزءًا كبيرًا من الانخفاض

فـي الطلب على الأولاد فـي المجتمع العربي فـي إسرائيل يعود إلى انخفاض عدد النساء غير المتواجدات فـي الحيّز العام. - واللائي لم يحصلن على تعليم عالٍ ولا يعملن. أنا أزعم أن الاستخدام العالمي للإنترنت والشبكات الاجتماعية لدى النساء غيرِ المتواجدات فـي الحيّز العام المادي قد تسبب فـي تغيير المواقف تجاه الولادة وفـي تقليص الفجوة بينهن وبين النساء فـي الحيّز العام المادي.

ليست لدي بيانات عن استهلاك المعلومات من قبل النساء فـي المجتمع العربي اللائي يتبادلن رسائل حول الولادة، أو عن استخدام الشبكات الاجتماعية لتبادل الآراء. على الرغم من ذلك، لا يمكن تجاهل الاستخدام العالمي للإنترنت من قبل المرأة للحصول على المعلومات والمشاركة فـي الشبكات الاجتماعية. على وجه الخصوص، لا يمكن تجاهل حقيقة أن الشبكات "تقدم" المعلومات والإعلانات حسب توقعاتها بخصوص احتياجات المستخدم . لذلك، أعتقد أنه يمكن الاستنتاج بأن استهلاك المعلومات عبر الإنترنت والمشاركة فـي وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت تميل إلى التأثير على آراء النساء اللواتي يستهلكن هذه المعلومات.

6. الوضع الاقتصادي وجودة الحياة والفقر والإنجاب

تظهر مراجعة لتقرير الفقر الأخير لعام 2018 (המוסד לביטוח לאומי ، 2019) العلاقة بين الإنجاب والفقر فـي المجتمع العربي. على سبيل المثال، فـي المناطق ذات الإنجاب العالي، مثل النقب، يبلغ معدل انتشار الفقر 66.6٪، مقابل 38.8٪ بين العرب فـي لواء الشمال. ويشير التقرير إلى انخفاض معدل انتشار الفقر فـي السنوات الأخيرة من ذروة بلغت 54.4٪ فـي عام 2012 إلى مستوى 45.3٪ فـي عام 2018. كما يشير التقرير إلى تحسن فـي شدة الفقر وعمقه، بحيث ارتفع دخل الأسر الفقيرة واقترب من خط الفقر.

تشير مشاركة المجتمع العربي فـي النقاش حول العلاقة بين الفقر وعدد المعيلين فـي الأسرة و الإنجاب إلى العلاقة بين تراجع الإنجاب وبين حافز الأسرة "للهرب" فوق خط الفقر. أي أن فهم الأسرة للخروج من خط الفقر يُترجم إلى انخفاض فـي الطلب على الأولاد. وإلى جانب مسألة العدد المثالي للأولاد فـي العائلة فـي المسح الاجتماعي الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء فـي 2018، هناك سؤال حول الشعور بالفقر اليوم وفـي الماضي. أفاد حوالي 27٪ من النساء العربيات فـي الفئة العمرية 20-49 أنهن شعرن بالفقر فـي العام الماضي، وحوالي 24.5٪ شعرن بالفقر سابقاً قبل العام الماضي، و 48.5٪ أفدن أنهن لم يشعرن أبدًا بالفقر منذ سن 15. هذه البيانات أدنى من تلك الموجودة فـي مؤسسة التأمين الوطني. يرجع هذا الاختلاف إلى شكل القياس: يقيس التأمين الوطني الفقر بشكل موضوعي وفقًا لدخل الأسرة، بينما فـي المسح الاجتماعي، يعتمد القياس على الشعور الذاتي للمرأة. تشير هذه الاختلافات إلى أن تحديد وجود أسرة تحت خط الفقر لا يرتبط دائمًا بإحساس الأسرة بالفقر. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الأسر التي، وفقًا لدخلها، هي موجودة تحت خط الفقر، لكنها ربما لا تشعر بأنها فقيرة على الإطلاق. بالطبع قد تكون هناك أيضًا حالات عكسية.

الشكل 3. النساء العربيات في الفئة العمرية 20-49, حسب تجربتهن بالشعور بالفقر والعدد المثالي للأولاد في العائلة, 2018

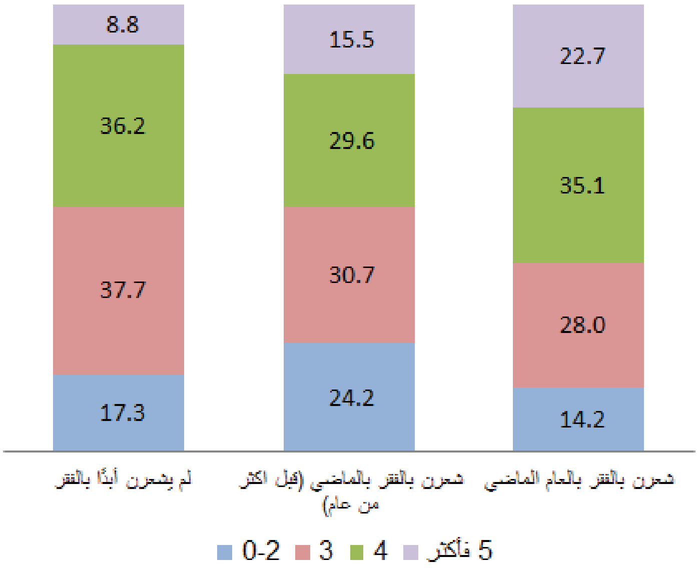

إن فحص العلاقة بين الشعور الذاتي بالفقر وبين الطلب على الأولاد (الشكل 3) يعطينا صورة مثيرة للاهتمام. الطلب على الأولاد عند أولئك الذين لم يعانون من الفقر على الإطلاق هو أقل بكثير من أولئك الذين عانوا من الفقر في وقت المسح. يتم التعبير عن ذلك بالنسبة المئوية لأولئك الذين يطلبون 0-3 أولاد، ولكن يظهر بشكل رئيسي في الأطراف (أولئك الذين يطلبون 0-2، أو +5 أولاد). هذه النتيجة تنسجم مع العلاقة المتوقعة بين الفقر والإنجاب ، كما رأينا من تقرير الفقر لمؤسسة التأمين الوطني. الصورة أكثر إثارة للاهتمام عند مقارنة أولئك الذين لم يعانوا الفقر على الإطلاق مقابل أولئك الذين عانوا من الفقر في الماضي، واليوم لا يعانون من الفقر. من ناحية، في كلا المجموعتين الطلب على 0-3 أولاد متشابه (حوالي 55٪)، ولكن من ناحية أخرى، تمكن ملاحظة أن الطلب على أقل من 3 أولاد أو الطلب على أكثر من 4 أولاد مختلف. من الواضح أن أولئك الذين عانوا من الفقر في الماضي، وخاصة أولئك الذين نشأوا في أسر كبيرة، يميلون إلى طلب أقل على الأولاد بسبب تجربتهم في العلاقة بين الفقر وعدد الأولاد في الأسرة. يتجسّد الانخفاض في الطلب على الأولاد في زيادة ملحوظة لدى أولئك الذين يطلبون عدد ًا صغير ًا جد ًا من الأولاد (0-2). كما وإن فحص النسبة المئوية للنساء اللائي يطلبن +5 أطفال يظهر أنهن يطلبن أقل من أولئك اللائي يعانين من الفقر اليوم، ولكن مع ذلك يطلبن َ +5 أولاد ، أكثر من أولئك اللائي لم يعانين من الفقر.

لا توجد بيانات من السنوات السابقة تسمح بالدمج ما بين الشعور بالفقر والطلب على الأولاد ، وبالتالي لا يمكن التيقّن إن كان هناك تغيير بمرور الوقت في العلاقة بين الشعور بالفقر في الماضي و الطلب على الأولاد اليوم. ومع ذلك، من الممكن استخدام البيانات التي تُظهر تغير ًا في الوضع الاقتصادي وجودة حياة المرأة العربية بمرور الوقت ومحاولة ربط ذلك بانخفاض الإنجاب. في الجدول 4 أدناه، أعرض حدوث تغيير لعدد ٍ من المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات جودة الحياة من عام 2006 إلى عام 2018. تم جمع هذه البيانات فقط للنساء المتزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين 20 و 49 عام ًا، لأنني أردت أن أتطرق لأسرة المرأة مع زوجها وتحييد التطرق إلى بيت الوالدين.

تشير جميع مؤشرات جودة الحياة الواردة في الجدول 4 بوضوح إلى أن هناك تحسنًا ملحوظًا في مستوى معيشة المجتمع العربي، على الأقل مقارنة بالكيفية التي بها يرى المشاركون مستوى المعيشة. اليوم، مقارنة بالماضي، أصبحت النساء أكثر رضىً عن وضعهن المالي ودخلهن، وأصبحت الأسر أكثر قدرة على تغطية النفقات. في عام 2018، كانت 43.7٪ من النساء تعتقد أن مستوى معيشتهن قد تحسن في العقد الماضي. يتركز التحسن في مستويات المعيشة لدى النساء اللائي يشعرن بالفقر أو شعرن به في السابق، أكثر من النساء اللائي لم يشعرن بالفقر قط - 71٪، 42.1٪، 32.5٪ على التوالي. وهذا يعني أن النساء "الضعيفات" يشعرن بتغيير في مستويات المعيشة أكثر من النساء "القويات". ومع ذلك، على الرغم من التحسن، فإن النساء اللائي يشعرن بالفقر هن أقل رضًا عن وضعهن الاقتصادي من النساء اللائي لم يشعرن بالفقر أبدًا (50٪ مقابل 75٪ على التوالي).

الجدول 4. الوضع الاقتصادي وجودة الحياة لدى النساء المتزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين 20-49 وبين أفراد أسرهن: 2006, 2012, 2018.

مؤشرات الوضع الاقتصادي وجودة الحياة (مؤشرات مختارة)	سنة المسح 2006	2012	2018
نسبة النساء اللواتي يشعرن بالرضا أو الرضا التام عن الوضع الاقتصادي	43.2	44.5	60.7
نسبة النساء اللواتي يشعرن بالرضا أو الرضا التام عن الدخل (للعاملات فقط)	47.0	60.8	64.1
نسبة الأسر التي تنجح أو تنجح بسهولة في تغطية النفقات	37.0	43.8	46.4
نسبة النساء اللاتي يعتقدن أن مستوى معيشتهن قد تحسن في العقد الماضي.	--	--	43.7
نسبة الأسر التي لديها أكثر من معيل واحد	21.2	--	46.4
نسبة الأسر التي تعيش في شقة مستأجرة	8.1	14.6	12.0
نسبة الأسر التي لديها سيارة واحدة على الأقل	62.7	70.1	86.6
نسبة الأسر التي لديها أكثر من سيارة واحدة	7.9	12.0	25.4
نسبة النساء اللائي قضين عطلة استجمام في إسرائيل أو في الخارج خلال الـ 12 شهرًا السابقة للمسح	31.3	42.1	49.3

المصدر: مولّد الجداول الخاص بالمسح الاجتماعي 2006, 2012, 2018

على ما يبدو، تحسن الوضع الاقتصادي يتوقّع أن يؤدي إلى تسهيل تربية الأولاد وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنجاب. لكن فعليًا، انخفضت معدلات الإنجاب الزمنية بالتوازي مع تحسن الوضع الاقتصادي وتحسن جودة الحياة. من ناحية، يمكن القول إن التحسن في مستوى المعيشة هو نتيجة لانخفاض الإنجاب ، ولكن من ناحية أخرى يمكن القول إن التحسن في مستوى المعيشة قد غيّر أنماط الاستهلاك لدى الأسرة العربية وأولوياتها.

وفقًا لنهج "سعر الأولاد » الذي اتبعه بيكر وتومس (Becker & Tomes, 1976) وبيكر ولويس (Becker & Lewis, 1973)، ربما أدى ارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع العربي إلى زيادة أسعار تربية الأولاد وذلك نتيجة ثلاث عمليات رئيسية: زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل والميل إلى إيجاد أطر مدفوعة للأطفال، وزيادة دافعية الأسرة للاستثمار في الأطفال لصالح `` الطفل الجيد '' وزيادة الحافز لاستهلاك المنتجات الحديثة والجديدة. تجسدت الزيادة في الاستهلاك على حساب تربية الأطفال في الحافز للاستهلاك الروحاني، مثل الإجازات وزيارات المطاعم والمتنزهات، وفي الحافز لاستهلاك المنتجات الوجودية في الحياة الحديثة مثل السيارات والأجهزة الإلكترونية.

يضاف إلى هذه العوامل أزمة الإسكان في المجتمع العربي، والتي أدت إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإسكان

نتيجة استنزاف الأراضي المخصصة للبناء مما أدى إلى انتشار السكن بالإيجار، وكنتيجة للانتقال من بناء المساكن التقليدي بدعم من الأسرة الموسعة، إلى البناء الحديث عن طريق المهنيين الذين يتقاضون أجورهم. أزمة السكن لها أثران على تكلفى تربية الأولاد: الأول هو تكلفة إنشاء المسكن، والثاني التكلفة المستقبلية التي تستدعي دعم الوالدين، كما تقتضي الأعراف، في إيجاد حلول سكنية لأبنائهم.

ملخص ومناقشة

كان هدفي في المقال محاولة شرح الانخفاض المستمر في معدلات الإنجاب في المجتمع العربي في إسرائيل على مدى العقدين الماضيين. وانعكس انخفاض الإنجاب في انخفاض معدلات الإنجاب الزمنية وكذلك في انخفاض الطلب على الأولاد ، والذي تم قياسه حسب العدد المثالي للأولاد المرغوب فيه في الأسرة. وبحسب نتائج الدراسة، كان الانخفاض في الإنجاب شاملًا إذ شمل جميع طبقات المجتمع العربي - الدين، مستوى التدين، العرقي-الجغرافي، والاجتماعي -الاقتصادي. أردت أن أجيب عن السؤال حول أسباب وجود الإنجاب في انخفاض مستمر، ولم أكن أنوي مناقشة كيفية انخفاضها. لذلك ركزت على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت بالتوازي مع انخفاض معدلات الإنجاب ، وامتنعت عن التركيز على مناقشة المتغيرات التي تلعب دورا وسيطًا بين التغيير الاجتماعي والاقتصادي وبين التغيير في الإنجاب. - مثل سن الزواج وانتشار الزواج وتنظيم الأسرة، والذي يتجسد في استخدام وسائل منع الحمل ومحاولة مزامنة الإنجاب.

لا يقتصر الانخفاض في معدلات الإنجاب على المجتمع العربي في إسرائيل فحسب، بل يُلاحظ أيضًا في الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حدث الانخفاض في معدلات الإنجاب في هذه البلدان بعد سياسة نشطة للغاية لتشجيع تحديد النسل والتي صاحبت أيضًا تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية (Abbasi et al., 2002; Eltigani, 2005; Fargues, 1989; Khawaja et al., 2009; Rashad, 2000). من ناحية أخرى، لوحظ تراجع في الإنجاب لدى المجتمع العربي في إسرائيل على الرغم من سياسة تشجيع الولادات في إسرائيل. قد يكون المجتمع العربي في إسرائيل قد حصل على الشرعية والتشجيع لذلك من تجربة دول الجوار، لكن في رأيي هذا في حد ذاته لا يكفي في غياب الجهة الموجّهة لمثل هذا التغيير. لذلك، كان من المهم للغاية أن تجرى دراسة للتغييرات الأخرى التي ترافقت مع انخفاض الخصوبة.

كنت مضطرًا للبدء بتفنيد تأثير تغيير السياسات والتقليص الكبير في مخصصات الأولاد في عام 2003. نشأ هذا الاضطرار من الانطباع الذي طرأ في الخطاب العام حول التأثير الكبير (المزعوم) لتغيير السياسات على معدلات الإنجاب في المجتمع العربي. تشير الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع إلى تأثير محدود وصغير جدًا يركز على العائلات الكبيرة جدًا، مثل المجتمع البدوي في النقب. على أي حال، لا يمكن أن يستمر مثل هذا التأثير لسنوات عديدة.

قمتُ باستعراض ثلاثة تغييرات رئيسية قد تفسر الانخفاض في الإنجاب: التغيير في مكانة المرأة والذي يتجسد في خروج المرأة إلى الحيّز العام (التعليم، العمل، التنقل / القيادة)؛ الاستخدام الشامل للإنترنت، يتجسد في البحث عن المعلومات والمشاركة في الشبكات الاجتماعية؛ والتغيير في الوضع الاقتصادي وارتفاع جودة الحياة. على الرغم من أنني في

متن المقالة عرضت كل واحد من العوامل الثلاثة بشكل منفصل، استنتاجي هو أنه لا يمكن الفصل بينها فـي مثل هذا النقاش. هذا الاستنتاج نابع من أحد الاستنتاجات الرئيسية للمقال: انخفاض معدلات الإنجاب لدى النساء اللائي يتواجدن بشكل أقل فـي الحيّز العام المادي - أقل تعليما ولا يشاركن فـي القوى العاملة - كان أكثر أهمية من النساء فـي الحيّز العام المادي. تلقي هذه النتيجة بظلال من الشك على ارتفاع مكانة المرأة العربية وتأثيره على تراجع الإنجاب ، على الأقل فـي العقد الماضي. من الواضح أن تأثير الآليات التي مكنت المرأة الحاصلة على تعليم عالٍ من خفض الخصوبة مقارنة بالمرأة الأقل تعليماً قد اكتسبتها النساء الأقل تعليماً فـي السنوات الأخيرة بثلاث طرق:

- **ربما يكون أحد أسباب تضاؤل تأثير التعليم على الإنجاب هو أن تعليم المرأة في المجتمع العربي أصبح جارفًا من ناحيتين. أولاً، جميع النساء العربيات تقريبًا يذهبن إلى المدرسة الثانوية – 92٪ من النساء العربيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 24 عامًا في عام 2018 كُنّ حاصلات على تعليم 11 عامًا أو أكثر (لمّ"س، 2019، الجدول 4.80). ثانيًا، أكثر من 50٪ من النساء المتخرجات من المدرسة الثانوية يواصلن تعليمهن بعد الثانوي: 43.1٪[3] من بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 24 عامًا في عام 2018، كان لديهن بالفعل 13 عامًا من الدراسة أو أكثر (المرجع نفسه). هذا الموقف يُضيّق الفجوة بين المجموعتين في القدرة والمهارة لفهم وتطبيق المعرفة الموجودة حول الولادة وطرق تقليصها. لا يوجد فرق لدى النساء الحاصلات على تعليم فوق ثانوي والنساء الحاصلات على تعليم ثانوي في القدرة على قراءة المعلومات وفهمها. بالطبع، تكتسب النساء اللائي يندمجن في التعليم فوق الثانوي معرفة إضافية مقارنة بالنساء اللائي اقتصر تعليمهن على المدرسة الثانوية، ولكن هذه المعرفة عادة ما تكون المعرفة المهنية التي تمكن من اكتساب مهارات وظيفية.**

- **الانتقال إلى التعليم الجارف يسمح أيضًا بالتفاعل بين النساء الأكثر تعليماً والنساء الأقل تعليماً. ثمة احتمال كبير بأن تتفاعل امرأة أقل تعليماً مع امرأة متعلمة بشكل يومي في أسرة أو بيئة اجتماعية أخرى كبيرة. وهذا يعني أن الآليات التي تؤثر على الإنجاب لدى النساء ذوات التعليم العالي تنتقل أيضًا إلى النساء الأقل تعليماً.**

- **تتمثل إحدى مزايا حصول المرأة على التعليم العالي في الخروج الفعلي إلى الحيّز العام الأوسع، والذي يسمح لها بالتفاعل مع الأشخاص ذوي الآراء المتنوعة والثقافات المختلفة. يتيح هذا التفاعل تبني الأفكار الحديثة وتدعيم الأفكار الحالية، مما يمنحهن المعرفة والقوة التي تسمح لهن بالمساومة مع الأسرة وزوج المستقبل. ولكن مع ظهور ثورة المعلومات والشبكات الاجتماعية الافتراضية، تضاءلت هذه الميزة أيضًا. الهواتف الذكية والشبكات الافتراضية متاحة لجميع النساء تقريبًا. على الرغم من أن التفاعل على الشبكات الاجتماعية ليس بفعلياً ، إلا أنه لا يقتصر على الأشخاص الذين تتفاعل معهم المرأة بشكل يومي. يمكن للمرأة أن تبحث عن المعلومات بأي لغة ومن أي ثقافة في أي مكان وفي أي وقت تريد، والتفاعل مع أي شخص. في رأيي، تسمح هذه التفاعلات الافتراضية أيضًا للمرأة أن تتعلم من الآخرين، وأن تتسبب بضغط اجتماعي، وتعزز الانكشاف على أفكار جديدة والترسيخ الاجتماعي للأفكار القائمة لدى الفرد. هذا الانكشاف يتيح للمرأة أيضًا المساومة مع أفراد أسرتها. على سبيل المثال، يكفي إلقاء نظرة على مواقع من الدول العربية حيث الإنجاب منخفضة جدًا للحصول على أفكار حول أهمية خفض الإنجاب وأسباب ذلك. في رأيي، تأثير الشبكات الافتراضية على النساء الأقل تعليًما**

3 وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 24 عامًا ملكنَ القدرة على متابعة التعليم فوق الثانوي. لذلك فإن المُعطى النهائي لتلك الفئة العمرية سيكون في النهاية أكبر.

أوضح من تأثيرها على النساء ذوات التعليم العالي، لأن النساء ذوات التعليم المنخفض يملكن وقت فراغ أكبر لتصفح الشبكات.

تقدّم المواقع الإلكترونية والشبكات الاجتماعية معلومات تسويقية حول الاستهلاك الحديث، ما يسمح بالانكشاف على اساليب استهلاك جديدة لم تكن موجودة في الماضي في المجتمع العربي. تحفل مواقع الانترنت العربية، وخاصة المواقع الإخبارية، بالرسائل التسويقية. تُتقن الشبكات الاجتماعية كيفية استهداف المواد التسويقية وفقًا لاهتمامات المستخدم. يستخدم 22.4٪ من النساء و 33.1٪ من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 49 عامًا الإنترنت للتسوق (למ״ס 2018، مولّد جداول المسح الاجتماعي). يزيد التعرض لمواد تسويقية حول الاستهلاك المرتبط بتربية الأطفال (مثل الملابس والألعاب وما إلى ذلك) من فرصة شراء هذه المنتجات. تزيد المواد التسويقية عن الاستجمام في إسرائيل والخارج من فرص اتخاذ قرار الخروج في عطلة استجمام. تتمثل إحدى نقاط القوة في شبكات التواصل الاجتماعي في أن الجميع يعرفون نزعة الاستهلاك لدى الآخرين، مما يدفع الاعضاء في نفس الدوائر الاجتماعية على هذه الشبكات إلى استهلاك نفس الأشياء. ربما يكون هذا الاستهلاك الحديث أحد أسباب ارتفاع تكاليف تربية الأطفال. هذا الارتفاع يتجسد في الاستهلاك الذي يركز على "جودة" الأطفال وكذلك في الاستهلاك الهادف لتحسين جودة حياة الأسرة والتفكير في سلّم أولويات جديد.

أحيانًا، يرجع جزء من الارتفاع في استهلاك منتجات لجودة حياة أفضل إلى عامل الإجبار. على سبيل المثال، ربما ترجع الزيادة في التنقل في المجتمع العربي إلى نقص وسائل المواصلات العامة داخل البلدات وبينها؛ أزمة السكن والتغيرات في أنماط البناء في المجتمع العربي من البناء بمساعدة أفراد الأسرة إلى البناء مدفوع الأجر، أدت إلى زيادة أسعار المساكن وصيانتها.

تأثير النزعات الاستهلاكية على الرجال لا يقل عن تأثيره على النساء في المجتمع العربي. ثمة حقيقة مفادها أن الطلب على الأولاد لدى الرجال أقل منه لدى النساء (انظر الجدول 1). يبدو أن أنماط الاستهلاك الجديدة تلقي بثقلها على كاهل اقتصاد الأسرة. وجزء من التعامل مع ذلك يتجسد في انخفاض الطلب على الأولاد، وجزء آخر هو الحاجة إلى معيلين اثنين في الأسرة. على سبيل المثال، في المسح الاجتماعي لعام 2009، اعتقد 91٪ من الرجال و 92.4٪ من النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 49 عامًا أن كلا الزوجين يجب أن يساهموا في إعالة الأسرة. هذا تغيير مهم في مجتمع أبوي، لأن معناه أن الرجال يفضلون المرأة العاملة. كما أن التحاق المرأة بالقوى العاملة يرفع من نفقات تربية الأبناء، وهو ما يساهم أيضًا في انخفاض الطلب على الأولاد.

في الختام، تعتبر نتائج هذه الدراسة مهمة جدًا لفهم التغيرّات على المستوى المتفق عليه والتي طرأت في المجتمع العربي في السنوات الأخيرة وتأثيرها المحتمل على الولادة. هناك مجال لتأكيد هذه النتائج من خلال بحث أكثر شمولية مع وجود بيانات فردية والتي تسمح بفحص العلاقات الإحصائية بين العوامل المختلفة. يتطلب هذا البحث بناء قاعدة بيانات على المستوى الفردي تسمح بتتبع النساء والأسر مع مرور الوقت ومن شأنه أن يسمح بفحص الاختلافات بين الأجيال المختلفة.

قائمة المصادر

זועבי, ח׳ ואנסון, י׳ (2017). ההתמקחות המרובה עם הפטריארכיה: פריון הילודה בעיני נשים ערביות אקדמאיות בישראל. סוציולוגיה ישראלית, י״ט(1), 67–91.

למ״ס. מחולל הלוחות של הסקר החברתי 2002–2018. נדלה מתוך: https://surveys.cbs.gov.il/Survey

למ״ס. פרסום תנועה טבעית: לידות חי 2018. נדלה מתוך:

https://www.cbs.gov.il/he/publications/Pages/2020/תנועה-טבעית-לידות-חי-2018.aspx

המוסד לביטוח לאומי (2019). מדדי העוני והפערים החברתיים – דו״ח שנתי 2018. נדלה מתוך:

https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2018.pdf

וינקלה, א׳ (2015). מאחורי המספרים: דמוגרפיה פוליטית בישראל. הוצאת קתדרת חייקין לגאואסטרטגיה, אוניברסיטת חיפה.

חליחל, א׳ (2011). פריון של נשים יהודיות ומוסלמיות בישראל לפי מידת הדתיות שלהן בשנים 1979–2009. הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, סדרת ניירות עבודה מס׳ 60. נדלה מתוך:

https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/pw/pw60/pw60.pdf

חליחל, א׳ (2018). פריון של נשים יהודיות בישראל לפי מידת הדתיות שלהן בשנים 1979-2017. הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, סדרת ניירות עבודה מס׳ 101. נדלה מתוך:

https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/pw/pw101/pw101.pdf

Abbasi, M. J., Mehryar, A., Jones, G., & McDonald, P. (2002). Revolution, war and modernization: Population policy and fertility change in Iran. Journal of Population Research, 19(1), 25–46.

Becker, G. S. & Lewis, H. G. (1973). On the Interaction between the Quantity and Quality of Children. Journal of Political Economy, 81(2, Part 2), S279-S288.

Becker, G. S. & Tomes, N. (1976). Child Endowments and the Quantity and Quality of Children. Journal of Political Economy, 84(4 Part 2), S143-S162.

Billari, F. C., D'Amuri, F., & Marcucci, J. (2013). Forecasting Births Using Google. paper presented in PAA annual meeting 2013, New Orleans, USA, LA, April 11-13.

Bernardi, L. & Klärner, A. (2014). Social networks and fertility. Demographic Research, 30, 641–670.

Cohen, A., Dehejia, R., & Romanov, D. (2013). Financial incentives and fertility. The Review of Economics and Statistics, 95(1), 1–20.

Eltigani, E. E. (2005). Fertility transition in arab countries: a re-evaluation. Journal of Population Research, 22(2),163–183.

El-Sayed, H., Firoz, M. & Dzamtoska, S. (2015). Social Changes & Social Media Usage amongst Emirati Female. Online Journal of Communication and Media Technologies, 5, 102–116.

Farah, M., Al-Thani, D. K., & Stamboldziev, M. (2014). The Impact of Global Communications on Family Values in Qatar. In M. Al-Zoby & B. Baskan (Eds.), State-Society Relations in the Arab Gulf States (pp. 101–121). Gerlach Press.

Fargues, P. (1989). The Decline of Arab Fertility. Population, 44(1), 147–175.

Friedlander, D., Eisenbach, Z., & Goldscheider, C. (1979). Modernization Patterns and Family Change: The Arab Populations of Israel and the Israel-Administered Territories. Population Studies, 33(2), 239–254.

Friedlander, D., Okun, B. S., Ben-Moshe, E. & Hleihel, A. (2010). Stalls, Resistance and Classic Patterns in Demographic Transition: Variations among Major Population Groups in Israel. Paper presented at the Quetelet Seminar, Louvain-la-Neuve, Belgium, November 2010. Retrived from:

https://cdn.uclouvain.be/public/Exports%20reddot/demo/documents/Friedlander-Okun.pdf

Frish, R. (2008). The effect of child allowances on fertility in israel.Israel Economic Review, 6(1), 1–22.

Herrera, L. (2018). Media and the Arab Family. In J. Suad (Ed.), Arab Family Studies: Critical Reviews (pp. 437–448). Syracuse University Press.

Kanaaneh, R. A. (2002). Birthing the Nation: Strategies of Palestinians Women in Israel. University of California Press.

Khawaja, M., Assaf, S. & Jarallah, Y. (2009). The transition to lower fertility in the West Bank and Gaza Strip: evidence from recent surveys. Journal of Population Research, 26(2), 153–174.

Manski, F. C. & Mayshar, J. (2003). PRIVATE INCENTIVES AND SOCIAL INTERACTIONS: FERTILITY PUZZLES IN ISRAEL. Journal of the European Economic Association 1(1), 181–211

Mencarini, L., Hernández-Farías, D. I., Lai, M., Patti, V., Sulis, E. & Vignoli, D. (2019). Happy parents' tweets: An exploration of Italian Twitter data using sentiment analysis. Demography research, 40, 693–724.

Mesch, G. S. (2003). Family and the Internet: The Israeli Case. Social Science Quarterly, 84(4), 1038–1050.

Nahmias, P. & Stecklov, G. (2007). The Dynamics of Fertility Amongst Palestinians in Israel from 1980 to 2000. European Journal of Population, 23(1), 71–99.

Okun, B. S. & Friedlander, D. (2005). Educational Stratification among Arabs and Jews in Israel: Historical Disadvantage, Discrimination, and Opportunity. Population Studies, 59(2), 163–--):nd7.from rtility 180הערבית,ברסא.

Okun, B. S. (2013). Fertility and marriage behavior in Israel: Diversity, Change and stability. Demographic Research, 28, 457–504.

Rashad, H. (2000). Demographic transition in arab countries: a new perspective. Journal of Population Research, 17(1), 83–101.

Schellekens, J. (2009). Family Allowances and Fertility: Socio-economic Differentials. Demography, 46, 451–468.

Schellekens, J. & Eisenbach, Z. (2002). The Predecline Rise in Israeli Moslem Fertility. Economic Development and Cultural Change, 50(3), 541–555.

Staetsky, L. D. (2019). Stalling fertility decline of Israeli Muslims and the demographic transition theory. Population Studies, 73(3), 317–333.

Toledano, E., Frish, R., Zussman, N. & Gottlieb, D. (2009). The Effect of Child Allowances on Fertility. National Insurance Institute. Research and Planning Administration (working paper 101).

World Bank (2020). World Data Bank. World Development Indicators. Retrieved from: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Code=PAK&id=556d8fa6&report_name=Popular_countries&populartype=country&ispopular=y#

סידרת ניירות עבודה של הפורום הכלכלי הערבי

הירידה בפריון בקרב החברה הערבית בישראל

(ממצאים ראשוניים)

ד"ר אחמד חליחל

المنتـدى الاقتصادي العربـي
הפורום הכלכלי הערבי
Arab Economic Forum

נייר עבודה מס׳ 5 | מאי 2021

הפורום הכלכלי הערבי

«הפורום למחקר כלכלי-חברתי ותכנון אסטרטגי»

הפורום למחקרי מדיניות כלכלית-חברתית הוא מוסד (עמותה רשומה) עצמאי א-פוליטי ללא מטרות רווח המיועד לחקר הסוגיות הכלכליות-חברתיות, וביצוע מחקרים יישומיים ומחקרי מדיניות בסטנדרט מדעי גבוה בתחומי הכלכלה והחברה, במטרה להוביל לשינוי מהותי במעמדה הכלכלי-חברתי של החברה הערבית בישראל.

הפורום מייחס חשיבות רבה לתהליכים החברתיים והכלכליים ולכוחם בעיצוב פניה של החברה הערבית, ובהקשר של השסע האתני והפערים הכלכליים-חברתיים הקיימים בין המיעוט הערבי המוחלש לרוב היהודי בישראל.

הפורום מיחס חשיבות רבה לחיזוק וקידום אנשי ונשות עסקים בחברה הערבית שמהווים קטליזטור חשוב לכלכלה בחברה הערבית ולכן הפורום הכלכלי הערבי מווה מטריה מקצועית ומחקרית עבור אנשי עסקים ויזמים ערבים. המועדון של אנשי ונשות עסקים בחברה הערבים הינו מייסדו של הפורום הכלכלי הערבי אשר נועד לפתח ולהעצים אנשי ונשות עסקים ויזמים ערבים.

ד"ר אחמד חליחל

ד"ר אחמד חליחל, תואר שלישי בלימודי אוכלוסייה (דמוגרפיה) מהאוניברסיטה העברית בירושלים.

מנהל אגף בכיר דמוגרפיה ומפקד בלשכה המרכזית לסטטיסטיקה. אחראי על הסטטיסטיקה הרשמית בנושאי אוכלוסייה, דמוגרפיה ובריאות ואחראי על תכנון מתדולוגי של מפקד האוכלוסין. חוקר את השינויים הדמוגרפיים במשפחה הערבית.

הירידה בפריון בקרב החברה הערבית בישראל

(ממצאים ראשוניים)

ד"ר אחמד חליחל[1]

תקציר

בין השנים 2000 ל-2018 שיעור הפריון הכולל בקרב נשים ערביות בישראל ירד משמעותית מ-4.37 ל-3.04 ילדים בממוצע לאישה. המחקרים המעטים שבחנו את הירידה התמקדו בהשפעת הקיצוץ בקצבאות הילדים ב-2003, או הציגו תיאור כללי מאוד של הירידה. המטרה של המאמר הנוכחי היא להרחיב את הידע החסר על מאפייני הירידה בפריון ולנסות להסביר אותה באמצעות השינויים החברתיים והכלכליים שחוותה החברה הערבית באותה תקופה. לשם כך השתמשתי בשני מקורות מידע: נתוני ילודה הנרשמים במרשם האוכלוסין לחישוב שיעור פריון כולל לאורך השנים לפי תת-קבוצות בתוך החברה הערבית, ונתונים מהסקר החברתי של הלמ"ס לצורך חישוב מספר הילדים האידאלי במשפחה (הביקוש לילדים) וסקירת השינויים החברתיים והכלכליים והשפעתם על הביקוש לילדים. בחנתי שלושה שינויים עיקריים: מעמד האישה, המתבטא במידת השתתפות הנשים במרחב הציבורי; מידת השימוש באינטרנט לצרכים של מידע ורשתות חברתיות; והמצב הכלכלי ואיכות החיים.

---

1 עבודה זו נעשתה במסגרת עבודתו של המחבר בלשכה המרכזית לסטטיסטיקה (הלמ״ס). הדעות והמסקנות הבאות במאמר זה משקפות את הדעות והמסקנות של המחבר, ואינן משקפות בהכרח את הדעות והמסקנות של מקום עבודתו (הלמ״ס) או של הפורום הכלכלי הערבי.
ברצוני להודות לגב׳ דבורית אנג׳ל זאבי מהלמ״ס על העזרה הרבה בבניית חלק מסדרות הנתונים.

הירידה בשיעורי הפריון התקופתיים הייתה אוניברסלית ונצפתה בכל הקבוצות שנבדקו. השיפור במעמד האישה, שנמדד באמצעות העלייה בהשתתפותה במרחב הציבורי (השכלה, השתתפות בשוק העבודה ונהיגה), תרם לירידה בפריון אף כי הביקוש לילדים לא השתנה. כמו כן נרשמה ירידה משמעותית בביקוש לילדים בקרב נשים שלא נמצאות במרחב הציבורי, עד כדי כך שהפער בינן לבין נשים שנמצאות במרחב הציבורי נסגר. אחד ההסברים לסגירת הפער הוא כנראה מהפכת המידע והחלפת הרשתות החברתיות הפיזיות ברשתות חברתיות וירטואליות. השילוב בין התפתחותן של הרשתות החברתיות והשיפור במצב הכלכלי ובאיכות החיים כנראה גרמו לעליית הצריכה למוצרים מודרניים על חשבון מספר הילדים הרצוי.

המאמר תורם לידע על הקשר בין השימוש באינטרנט לצורך מידע ורשתות חברתיות לבין הירידה בשיעורי הפריון, ובמיוחד כשהדבר משתלב עם המעבר להשכלה מסיבית.

מבוא

בין השנים 2000 ל-2018, שיעורי הילודה בחברה הערבית בישראל ירדו משמעותית מ-4.37 ל-3.04 ילדים בממוצע לאישה. החברה הערבית בישראל היא הטרוגנית ומורכבת מקבוצות שונות בחלוקה לפי דת, רמת הדתיות ובחלוקה גאו-אתנית. למרות ההבדלים בין הקבוצות בשיעורי הילודה, הירידה נצפתה בכולן. ככל שידוע לי, אין מחקרים שבחנו את המאפיינים של ירידה זו, פרט למחקרים שבחנו את השפעת צמצום קצבאות הילדים בשנת 2003 על ילודה. מטרתו של המאמר הנוכחי היא להרחיב את הידע החסר על מאפייני הירידה בשיעור הילודה בחברה הערבית, ואת הידע על השפעת השינויים החברתיים-כלכליים שהתרחשו במקביל ואפשרות ההשפעה שלהם על הירידה בפריון.

המאמר מחולק לשישה חלקים. בחלק הראשון אציג סקירה היסטורית לשינויים ברמת הפריון בחברה הערבית מאז קום המדינה ועד ימים אלו. אציג נתונים המראים את השינויים לאורך הזמן, אראה שהירידה בפריון בתקופה האחרונה מתבטאת בכל הקבוצות המרכיבות את החברה הערבית ואסיים בהצגה קצרה על המעבר הדמוגרפי מפריון גבוה לפריון נמוך במדינות הערביות והאסלאמיות בצפון אפריקה והמזרח התיכון. בחלק השני אטען שהירידה בשיעורי הפריון התקופתיים שהוצגו בחלק הראשון נתמכת בשינוי עמדות בחברה הערבית כלפי הביקוש לילדים (מספר הילדים האידאלי הרצוי במשפחה). אציג נתונים מהסקר החברתי בשנים 2009 ו-2018 על מספר הילדים המבוקש למשפחה לפי תכונות דמוגרפיות, חברתיות וכלכליות נבחרות. הנתונים מראים שהירידה בביקוש לילדים נצפתה בכל אחת מהתכונות שנבחרו, דבר שמחזק את הטענה שהירידה בפריון היא אוניברסלית. בחלק השלישי אדון בקיצוץ המשמעותי בקצבאות הילדים בשנת 2003 ואת השפעתו הקטנה על הירידה בפריון. בחלק הרביעי אדון בשינוי במעמדה של האישה הערבייה, הנמדד ע״י השתתפות האישה במרחב הציבורי באמצעות רכישת השכלה, עבודה והשגת רישיון נהיגה, ובקשר שלו לירידה בשיעורי הילודה. ארחיב את הדיון על הירידה בפריון תוך הבחנה בין הנשים שנמצאות במרחב הציבורי לבין אלו שלא נמצאות במרחב הציבורי. בחלק החמישי אדון בהשפעת האוניברסליות של השימוש באינטרנט לצורך חיפוש מידע והשתתפות ברשתות חברתיות וירטואליות על השינוי בביקוש לילדים, תוך דיון במנגנונים הידועים של השפעת רשתות חברתיות מסורתיות. בחלק השישי אדון בשינוי סדר העדיפויות של המשפחה הערבית, המתבטא בהורדת הביקוש לילדים עקב העלייה בביקוש לאיכות חיים, והקשר בין שינוי זה לשיפור במצב הכלכלי. אסיים את המאמר בסיכום ודיון מעמיק יותר בממצאים.

1. השינויים בשיעורי הפריון בחברה הערבית בישראל: 2018-1955

את היסטוריית השינויים בשיעורי הילודה בחברה הערבית (תרשים 1) ניתן לחלק לארבע תקופות על בסיס החלוקה של פרידלנדר ואחרים (Friedlander et al., 2010): תקופת העלייה בפריון בתקופת הממשל הצבאי (1967–1948), תקופת הירידה הראשונה בפריון (1984–1968), תקופת ההתייצבות בפריון (1999–1985) ותקופת הירידה השנייה בפריון (2018–2000), שהיא עניינו במאמר זה. במשך כל השנים, הפריון של המוסלמיות היה הגבוה ביותר ושל הנוצריות הנמוך ביותר.

שיעורי הפריון בחברה הערבית נחשבו גבוהים בכל התקופות, ולא תאמו את תהליכי המודרניזציה שלהם נחשפה החברה הערבית (Friedlander et al., 1979; Nahmias & Stecklov, 2007). לאחר קום המדינה הייתה עלייה בשיעורי הפריון (תרשים 1), כנראה בעקבות קיצור תקופת ההנקה והמעבר לתחליפי חלב ללא מעבר לשימוש יעיל באמצעי מניעה (Schellekens & Eisenbach, 2002). אפשר לזקוף לפחות חלק מהעלייה בפריון גם למגבלות הרבות שהטיל הממשל הצבאי באותן שנים, שהגבילו את התרחבות ההשכלה והאטו את ההתפתחות הכלכלית והפוליטית בחברה הערבית (ראו: Friedlander et al., 1979). שיא הפריון נרשם באמצע שנות השישים – קרוב ל-9 לידות לאישה. הפריון של המוסלמיות היה הגבוה ביותר (קרוב ל-10 לידות), אחריו הדרוזיות (כ-8 לידות) והנמוך ביותר של הנוצריות (קרוב ל-5 לידות).

בסוף שנות השישים, מייד לאחר שיא הפריון, שיעורי הפריון החלו לרדת בצורה חדה. ירידה זו נמשכה כ-15 שנים והוסברה על ידי העלייה במודרניזציה בקרב החברה הערבית, ובמיוחד העלייה בהשכלה ובהתפתחות הכלכלה (Friedlander et al., 1979). באמצע שנות השמונים הירידה הופסקה ברמה של 4.3 לידות לאישה בקרב סך הערביות, וכ-4.6 ו-2.5 לידות בקרב המוסלמיות והנוצריות בהתאמה. שיעורים אלה נותרו קבועים עד סוף שנות התשעים. בקרב הנשים הדרוזיות הירידה המשיכה עד שנת 2018. קיים קושי להסביר יציבות ארוכה זו ברמת פריון גבוהה, במיוחד לאור העובדה שההשכלה והכלכלה בחברה הערבית המשיכו להתפתח (ראו: Okun & Friedlander, 2005). המחקרים מצאו שההתייצבות נבעה מהתייצבות בהיקף הנישואין והתייצבות בפריון הנשים הנשואות (Staetsky , 2019), ונצפתה גם בקרב נשים משכילות וגם בקרב נשים לא משכילות (Nahmias & Stecklov, 2007). חלק מהמחקרים הסבירו את ההתייצבות בפריון בהמשך מבנה המשפחה המסורתי, חיזוק מעמד זה באמצעות התחזקותה של התנועה האסלאמית באותן שנים ומעמדה הפוליטי, ו/או השיוך התרבותי לחברה שהפריון הגבוה מקובל בה (Friedlander et al., 2010; Nahmias & Stecklov, 2007). הסברים אלו נתמכים בעבודתה האנתרופולוגית של קנאענה (Kanaaneh, 2002).

החל משנת 2000 ניתן לראות את תחילתה של תקופת הירידה השנייה בשיעורי הפריון של החברה הערבית, מ-4.37 ילדים לאישה בממוצע בשנת 2000 ל-3.04 ילדים בממוצע

לאישה בשנת 2018. אחד המאפיינים העיקריים לירידה השנייה בפריון החברה הערבית הוא הירידה האוניברסלית שנצפית בכל תת-הקבוצות שמרכיבות את החברה הערבית (תרשים 2). הירידה נצפתה בשלוש הדתות עם שמירה על פערים בין המוסלמים לשאר הדתות, וסגירת הפער בין נוצריות לדרוזיות. כמו כן נצפתה ירידה לפי רמת הדתיות[2] עם שמירה על הפערים בין פריון הנשים הדתיות (דתיות ודתיות מאוד) לבין פריון הנשים הלא דתיות (כולל לא כל כך דתיות ולא דתיות) (ראו גם: Okun, 2013). כן נצפתה ירידה בכל האזורים הגאוגרפיים לפי מחוז מגורים.

מבחינת שיעורי הפריון בשנת 2018, ניתן לחלק את תת-הקבוצות השונות של החברה הערבית לארבע רמות. ברמה הנמוכה ביותר נמצאו הנוצריות והדרוזיות, שהגיעו קרוב מאוד ל-2 לידות בממוצע לאישה; הרמה הנמוכה, סביב ה-2.5 ילדים, נמצאה בקרב נשים לא דתיות ונשים המתגוררות במחוז הצפון ומחוז חיפה, שכוללים את הגליל והחלק הצפוני של המשולש; הרמה הבינונית, שהיא קרובה לשיעור פריון של 3 לידות לאישה, נמצאה בקרב סך המוסלמיות, הנשים הלא דתיות, ותושבות מחוז ירושלים ומחוז המרכז. יש להדגיש שאת מחוז המרכז ניתן לחלק לשתי קבוצות – יישובי המשולש הדרומי, שבהם שיעור הפריון מתקרב ל-2.6, והיישובים המעורבים, יפו, רמלה ולוד, שבהם שיעור הפריון הוא 3.6 (ראו: למ"ס, תנועה טבעית 2018, לוח 7). הרמה הגבוהה, שנמצאה בקרב האוכלוסייה הבדואית במחוז הדרום (הנגב), הייתה 5.4 לידות לאישה. מחוז הדרום הוא הקבוצה היחידה שבה הירידה בפריון הואטה בשנים האחרונות, דבר שמצביע על עיכוב בירידה.

תרשים 1. שינויים היסטוריים בשיעורי הפריון בקרב נשים ערביות בישראל לפי דת: 1955-2018

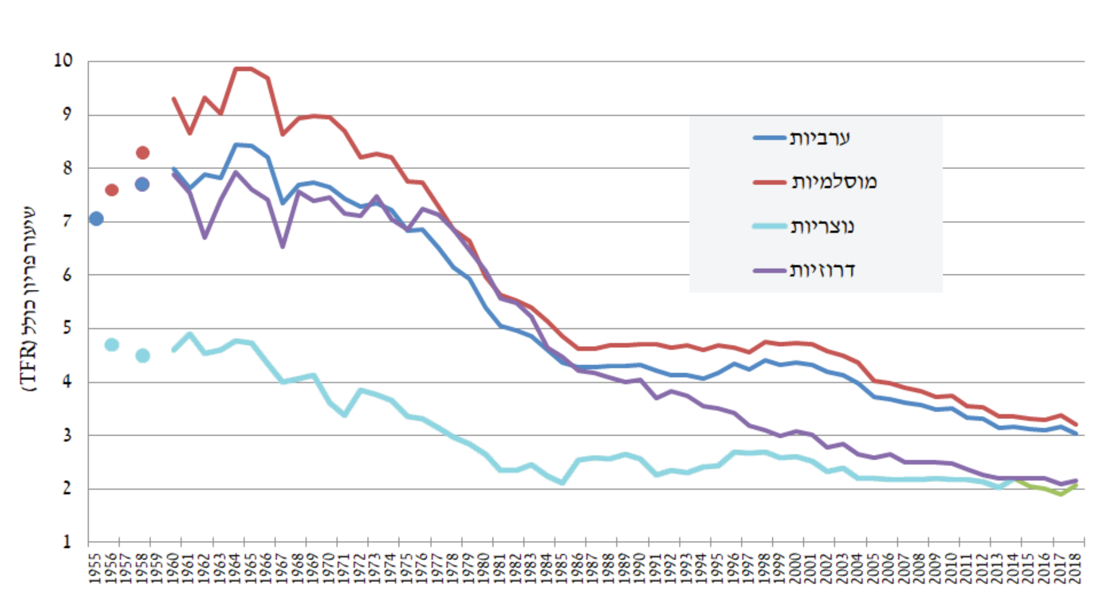

2 שיעורי פריון לפי רמת הדתיות מבוססים על נתוני הסקר החברתי של הלמ"ס 2002-2017 מקושרים לנתוני לידות של נשים שלהן במרשם האוכלוסין מאז 1979 ועד 2017. ראו: חליחל (2011, 2018)

תרשים 2. שינויים בפריון בקרב החברה הערבית לפי חלוקות שונות של האוכלוסייה: 2000-2018

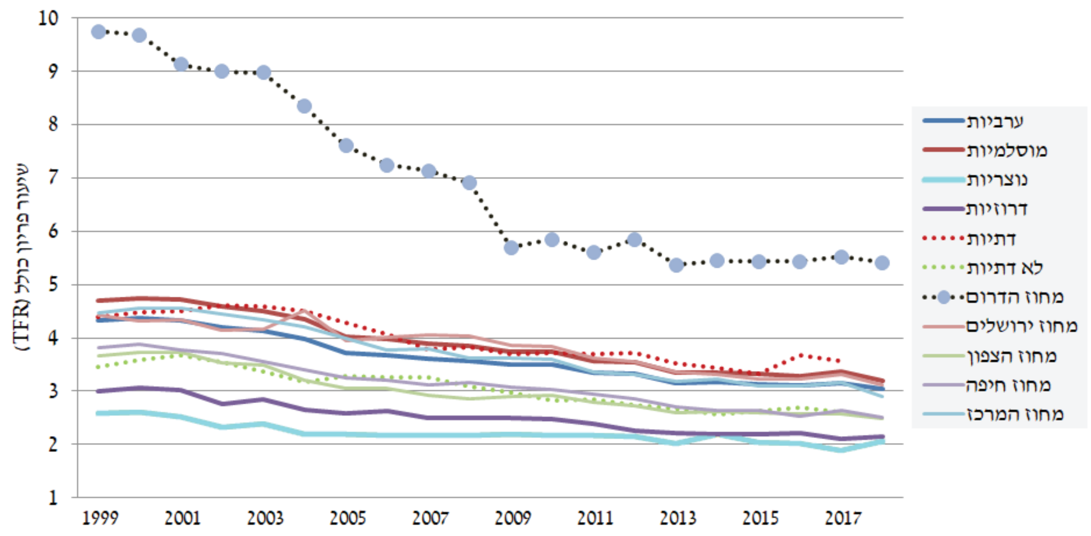

המעבר הדמוגרפי לשיעורי פריון נמוכים אינו ייחודי לחברה הערבית בישראל, והוא נצפה גם במדינות ערביות ואסלאמיות במזרח התיכון ובצפון אפריקה. שיעורי הפריון באמצע שנות השישים במאה הקודמת במדינות המזרח התיכון וצפון אפריקה נעו בין 5.3 בלבנון ועד 8 לידות לאישה בירדן, ובשנת 2017 שיעורים אלו נעו בין 1.4 באיחוד האמירויות ועד 4.5 בסודן (World Bank, 2020). מדינות שהשלימו את המעבר הדמוגרפי לרמת התחלופה (שיעור פריון של 2.1 או פחות) היו איחוד האמירויות, קטר, בחריין, טורקיה, כווית, לבנון ואירן. מדינות לקראת השלמת המעבר הדמוגרפי לרמת התחלופה (2.2 עד 2.9) הן תוניסיה, לוב, ערב הסעודית, מרוקו, סוריה, ירדן ועומאן. מדינות שרחוקות יותר מהשלמת המעבר הדמוגרפי (3 לידות ויותר) הן אלג׳יריה, מצרים, עירק, תימן, הגדה המערבית ורצועת עזה וסודן.

2. הירידה בביקוש לילדים

הירידה בביקוש לילדים מעלה את הצורך בתכנון המשפחה כדי לעמוד במספר הילדים הרצוי לבני הזוג. ביקוש הילדים נמדד לפי מספר הילדים האידאלי הרצוי במשפחה. שאלה זו הוצגה בישראל בסקר החברתי של הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה (הלמ״ס) בשנים 2009 ו-2018. הסקר החברתי הוא סקר חתך שעורכת הלמ"ס מדי שנה בקרב האוכלוסייה הבוגרת בישראל (בני 20+) החל משנת 2002, על פי דגימת נפשות מתוך מרשם האוכלוסין. התרומה העיקרית של הסקר היא הצגת שאלות על העמדות והתחושות הסובייקטיביות של הנדגמים בנושאים מגוונים. השאלון כולל שני חלקים: קבוע ומתחלף. החלק הקבוע כולל שאלות שנשאלות בכל שנה, והחלק המתחלף כולל שאלות שמתחלפות כל שנה ב-1–3 נושאים שונים. בשנת 2009 ובשנת 2018 הסקר התמקד בנושאים משפחתיים, וחקר בין השאר גם את מספר הילדים האידאלי הרצוי במשפחה. בנתונים שאציג להלן התמקדתי בצעירים ערבים בני 20–49 שהם רלוונטיים לילודה בשתי השנים.

השוואת תוצאות הסקר בשתי נקודות הזמן מצביעות על ירידה משמעותית בביקוש לילדים בעשור האחרון, התואמת לירידה בשיעורי הפריון שתוארה לעיל. מנתוני הסקר נמצאה ירידה בביקוש לילדים, כלומר עלייה באחוז המשיבים שהעדיפו 0–3 ילדים ב-2018 לעומת 2009, בכל התכונות שנסקרו בלוח 1. הדבר תומך בכך שהירידה בפריון היא אוניברסלית בחברה הערבית גם לפי התכונות הדמוגרפיות, החברתיות והכלכליות. עם זאת, למרות הירידה בביקוש לילדים, נשמרו הפערים בביקוש הילדים בין הקטגוריות של התכונות השונות.

הביקוש לילדים בקרב גברים נמוך יותר מאשר זה של הנשים. מכיוון שהאישה בדרך כלל משלמת את רוב המחיר האישי בגידול הילדים, הייתי מצפה שנשים יבקשו פחות ילדים מאשר הגברים. שני הסברים יכולים להסביר ממצא זה: ראשית, השיקול הכלכלי הוא אחד השיקולים העיקריים בהחלטה על מספר הילדים הרצוי במשפחה – לפי סקר 2009, 73.9% מהנחקרים ציינו שהשיקול הכלכלי הוא השיקול העיקרי שלהם בהחלטה זו – ועול פרנסת המשפחה לרוב נופל בחלקם של הגברים. שנית, ייתכן שהנשים מבקשות יותר ילדים כחלק מהתמקחות פטריארכלית שבגינה הן מבקשות לרצות את הגברים (ראו: זועבי ואנסון, 2017).

הביקוש לילדים לפי דת העלה את הפערים הידועים בין שלוש הדתות, אך הירידה בביקוש נרשמה בכולן. גם בהסתכלות לפי דתיות ניתן לראות שהירידה נרשמה בשתי קבוצות הדתיות. יש להדגיש שלאורך השנים רמת הדתיות בחברה הערבית עלתה. אחוז האנשים בגיל 20–49 שהצהירו שהם דתיים או דתיים מאד היה 51.3%, 56.4% ו-63.2% בשנים 2006, 2012 ו-2018 בהתאמה. בגלל שהביקוש לילדים בקרב נשים דתיות גבוה יותר מזה של נשים לא דתיות, העלייה בשיעור הדתיים כנראה מיתנה במעט את הירידה בפריון.

ההשפעה של הגיל על הביקוש לילדים צפויה וברורה. ככל שהאדם היה צעיר יותר, כך נטה לרדת בביקוש לילדים. מכך עולה שהדורות הצעירים מבקשים פחות ילדים מהדורות המבוגרים יותר. חשוב להדגיש שהנתונים לפי גיל מראים שינוי משמעותי בביקוש לילדים באותו חתך גיל. בני 20–29 ב-2009 הם בני 30–39 ב-2018, ובני 30–39 ב-2009 הם בני 40–49 ב-2018. הירידה בביקוש לילדים באותו חתך גיל מצביעה על שינוי בעמדות האנשים עם הזמן באותו קוהורט לידה. שינוי עמדות באותו חתך גיל תורם עם הזמן להאצה בירידה בילודה. ההשפעה של הגיל קשורה גם להשפעה של המצב המשפחתי – הביקוש לילדים בקרב הרווקים הצעירים נמוך יותר מהביקוש של הנשואים והמבוגרים יותר.

לוח 1. אחוז המשיבים «מספר הילדים האידאלי במשפחה הוא 0-3»
(נמוך) לפי תכונות נבחרות בקרב נחקרים בגיל 20-49: 2009, 2018

תכונות של הנחקרים	שנת הסקר	
	2009	2018
סך הכול בני 20–49	46.3	60.1
מין:		
גברים	52.1	64.1
נשים	40.4	56.2
דת:		
מוסלמים	41.1	56.2
דרוזים	71.4	80.3
נוצרים	74.4	83.2
רמת דתיות:		
דתי	36.5	52.2
לא דתי	56.5	72.2
גיל הנחקר ביום הסקר:		
20-29	53.9	67.0
30-39	43.3	58.4
40-49	30.3	51.6
מצב משפחתי:		
רווק	60.5	67.0
לא רווק (נשוי/חי בנפרד/גרוש/אלמן)	41.0	55.7
השכלה (התעודה הגבוהה ביותר):		
תעודה על תיכונית (כולל אקדמית)	58.8	62.3
תעודה אחרת	42.3	59.1
מצב התעסוקה:		
שייך לכוח העבודה	54.9	62.5
לא שייך לכוח העבודה	37.1	56.7

מקור: סקר חברתי של הלמ״ס בשנים 2009 ו-2018 (מתוך מחולל הלוחות באתר האינטרנט)

השיפור במעמד החברתי-כלכלי ע״י רכישת השכלה ו/או השתלבות בשוק העבודה, גורם לירידה בביקוש לילדים משום ששיפור זה מעלה את מחיר גידול הילדים. יש לשים לב שהירידה בביקוש לילדים בולטת יותר בקרב בני המעמד הנמוך, שהם בעלי השכלה נמוכה ולא עובדים, מאשר בקרב בני המעמד הגבוה. דבר זה משמעותי מאוד לירידה בפריון, ואדון בו בהמשך בחלק הרביעי.

3. מדיניות עידוד הילודה בישראל והירידה בילודה בקרב ערביות

המדיניות הרשמית של ישראל היא לעודד ילודה ע״י סיוע כלכלי למשפחות. סיוע זה נעשה במספר דרכים כגון הנחות מס, מענקי לידה וחופשת לידה, אך קצבאות הילדים הם התמריץ הכספי המשמעותי ביותר לעידוד ילודה (על מדיניות עידוד ילודה והשינויים במדיניות ראו הרחבה אצל: וינקלה, 2005, פרק 5; Toledano et al., 2009). הקשר בין הילודה לבין התמריצים הכלכליים עולה רבות בשיח הציבורי ובמיוחד בעקבות שינוי המדיניות. בעקבות המיתון הכלכלי ב-2001–2002, הממשלה החליטה בשנת 2003 לקצץ משמעותית בקצבאות הילדים, במיוחד בלידות מסדר גבוהה. במקביל לקיצוץ ולאחריו, נצפתה ירידה בפריון בחברה הערבית ויש אלו שזוקפים את הירידה לקיצוץ בקצבאות הילדים. המחקרים שנערכו בישראל על הקשר בין ילודה לבין שינוי בגובה הקצבה מצאו קשר חיובי חלש. עיקר ההשפעה בקבוצות עם פריון גבוה ובסדר לידה גבוה (Cohen et al., 2013; Frish, 2008; Manski & Mayshar, 2003; Schellekens, 2009; Toledano et al., 2009). גם המחקרים שהתמקדו בהשפעת הקיצוץ שהחל ב 2003 מצאו תוצאות דומות (Cohen et al., 2013; Toledano et al., 2009). תמצות תוצאות מחקרים אלו היא שעיקר ההשפעה של קיצוץ הקצבאות בקרב ערבים היה בקרב החברה הבדואית בנגב.

השיח הציבורי בישראל השאיר רושם מטעה שהקיצוץ בקצבאות הילדים הביא לירידה משמעותית בפריון בחברה הערבית בניגוד לממצאי המחקרים. מכיוון שהירידה בפריון החלה לפני הקיצוץ בקצבאות ומכיוון שהקיצוץ השפיע מעט, לא ניתן לזקוף את הירידה המתמשכת בפריון לאורך שנים לקיצוץ בקצבאות.

4. שינויים במעמדה של האישה הערבית

רוב המחקרים הדמוגרפיים מודדים את מעמדה של האישה דרך מידת השתתפותה במרחב הציבורי. רכישת השכלה והשתתפות בכוח העבודה בחברות מסורתיות מעידים על יציאת האישה מהמרחב המשפחתי למרחב הציבורי הפיזי, דבר שנותן לה כוח למיקוח עם המשפחה המסורתית ואימוץ התנהגויות חדשות כמו הקטנת הביקוש לילדים. לוח 2 להלן מציג מספר מדדים שבהן ניתן למדוד עלייה ביציאה של נשים צעירות בגיל 25–49 למרחב הציבורי באמצעות רכישת השכלה, עבודה, קבלת רישיון נהיגה ונהיגה בפועל.

הממצאים מראים באופן ברור עלייה משמעותית ביציאה של נשים למרחב הציבורי הפיזי. עלייה זו נובעת מעלייה באחוז הנשים שרכשו השכלה על-תיכונית, ובעיקר בעלייה משמעותית בהשתתפות בכוח העבודה של נשים עם השכלה נמוכה. שינויים אלו מתלווים לעלייה משמעותית בעצמאות האישה בניידות ממקום למקום באמצעות נהיגה עצמאית, ובמיוחד הייתה ניכרת בקרב נשים בעלות השכלה נמוכה ונשים שאינן עובדות.

לוח 2. מדדים המצביעים על שינוי במעמדה של האישה הערבייה:
נשים בגיל 25-49

מדדים	2006	2012	2018
אחוז נשים עם השכלה גבוהה*	25.3	33.1	41.0
אחוז נשים השייכות לכוח העבודה	25.9	35.3	41.2
אחוז נשים עם השכלה גבוהה ששייכות לכוח העבודה	64.1	67.5	64.3
אחוז נשים עם השכלה נמוכה ששייכות לכוח העבודה	13.0	19.5	25.1
אחוז נשים עם רישיון נהיגה	33.4	51.7	63.5
מתוכן: אחוז הנוהגות לעיתים קרובות**	48.9	65.9	70.9

מקור: מחולל הלוחות של הסקר החברתי 2002–2018. מכיוון שהסקר קטן ואני משלב מספר תכונות, ובכדי להימנע מטעויות דגימה גדולות, הנתונים המוצגים כאן הם ממוצע של שלוש שנים: נתוני שנת 2006 הם ממוצע השנים 2004–2006, נתוני 2012 הם ממוצע השנים 2010–2012, ונתוני 2018 הם ממוצע השנים 2016–2018.

* אישה עם השכלה גבוהה היא אישה בעלת תואר אקדמי או תעודה על-תיכונית שאינה אקדמית. אישה עם השכלה נמוכה היא אישה שלא קיבלת תעודה על-תיכונית.

** נהיגה כמעט כל יום בשבוע

האם העלייה ביציאת הנשים למרחב הציבורי היא הגורם לירידה בפריון בעשור האחרון? לפי בדיקת השינוי בביקוש לילדים בין 2009 ל-2018 (לוח 3), עיקר הירידה בפריון נובע מירידה בביקוש לילדים בקרב נשים שלא נמצאות במרחב הציבורי כפי שנמדד כאן.

בקרב נשים עם השכלה גבוהה נרשמה ירידה קלה באחוז המצהירות שמספר הילדים המועדף במשפחה הוא נמוך. לעומת זאת נרשמה עלייה משמעותית בביקוש נמוך לילדים בקרב נשים עם השכלה נמוכה, עד כדי כך שהפער בביקוש בין נשים עם השכלה גבוהה לבין נשים עם השכלה נמוכה הצטמצם משמעותית והפך דומה. כמובן העלייה באחוז הנשים עם השכלה גבוהה תורמת לירידה בביקוש לילדים, אך ההשפעה של הירידה בביקוש לילדים בקרב נשים עם השכלה נמוכה משמעותית יותר.

גם השפעת השייכות לכוח העבודה נחלשה לאור ירידה משמעותית בביקוש לילדים בקרב נשים שאינן שייכות לכוח העבודה. עם זאת, למרות סגירת הפער בביקוש לילדים, עדיין הפער גבוה יותר מזה לפי השכלה. כנראה הסיבה לכך שעדיין רוב הנשים השייכות לכוח העבודה בעלות השכלה גבוהה. גם כאן ניתן לראות שהשינוי בקרב הלא שייכות לכוח העבודה נראה משמעותי יותר מאשר בקרב אלו השייכות לכוח העבודה.

ממצאים דומים ניתן לראות גם בחלוקה לפי רישיון נהיגה. השינוי בקרב נשים חסרות רישיון נהיגה נראה משמעותי הרבה יותר מאשר השינוי בקרב אלו שיש להן רישיון נהיגה.

לסיכום, השפעת מעמדה של האישה, הנמדד על ידי השתתפותה במרחב הציבורי, על הפריון היא ניכרת – אך חשוב להדגיש שבמהלך העשור האחרון עיקר הירידה בפריון נבעה כנראה מהירידה בביקוש לילדים בקרב נשים שמעמדן נמוך יותר. המשך מגמות אלו מצביע על כך שהפערים בין נשים ממעמד גבוה לנשים ממעמד נמוך יותר הצטמצם עד כדי כך, שבעתיד השפעתו של מעמד האישה על הפריון תהיה פחות משמעותית. בדיון ארחיב על שינוי זה.

לוח 3. אחוז נשים ערביות בגיל 49-25 שענו שמספר הילדים המועדף במשפחה הוא נמוך (0-3) בשנים 2009 ו-2018 לפי מדדים ליציאה מהמרחב הציבורי

מדדים ליציאה מהמרחב הציבורי	שנת הסקר	
	2009	2018
השכלה (התעודה הגבוהה ביותר)		
בעלת השכלה גבוהה	59.4%	57.8%
בעלת השכלה נמוכה	34.3%	55.4%
מצב התעסוקה:		
שייכת לכוח העבודה	59.1%	62.9%
לא שייכת לכוח העבודה	34.1%	52.8%
רישיון נהיגה:		
יש לה רישיון נהיגה	44.0%	55.6%
אין לה רישיון נהיגה	28.7%	51.0%

מקור: למ"ס, מחולל הלוחות של הסקר החברתי 2009, 2018

5. נגישות המידע באינטרנט והשימוש ברשתות החברתיות

מהפכת המידע והמהפכה הטכנולוגית הפכו את המידע לנגיש בקרב הצעירים באמצעות המחשבים ומכשירי הטלפון הניידים החכמים. האינטרנט והרשתות החברתיות הפכו למקור העיקרי לקבלת מידע ולהעברת מסרים בנושאים רבים ומגוונים, כולל נושא הילודה. בעבר הצעירים קיבלו מידע על נישואין, היריון וילודה דרך המסגרות החברתיות המסורתיות כמו המשפחה, מקום העבודה, מקום הלימודים ועוד. הנגישות למידע הווירטואלי בכל מקום ובכל זמן, והגיוון הרב שמאפשר מידע זה, מייתרת במידת מה את המסגרות החברתיות המסורתיות.

בשנת 2018 הייתה ל-81.4% מהנשים ו-86.1% מהגברים הערבים בישראל בגיל 20–49 גישה לאינטרנט בטלפון הנייד (למ"ס, מחולל הלוחות של הסקר החברתי 2018). ככל שהגיל צעיר יותר, הנגישות למידע נוטה להיות גבוהה יותר. מתוך הנשים בגיל 20–49 בעלות גישה לאינטרנט, 89.5% ו-96.8% משתמשות באינטרנט לצורך חיפוש מידע או השתתפות ברשתות החברתיות בהתאמה. בקרב הגברים, 87.4% ו-98.5% בהתאמה משתמשים באינטרנט לצרכים אלה. אף כי אין נתונים המאפשרים לבחון את השפעת השימוש באינטרנט על הפריון, לא ניתן להתעלם מהשימוש האוניברסלי ברשתות הווירטואליות בקרב צעירים וצעירות והשפעתו האפשרית על העברת מסרים ואימוץ רעיונות שמופצים ברשתות אלו.

למיטב ידיעתי, השפעתן של מהפכת המידע והרשתות הווירטואליות על הפריון טרם נחקר בעולם. יש מחקרים שניתחו טקסטים ברשתות החברתיות כדי לנבא אינדיקטורים של פריון כגון הילודה, מספר הילדים האידאלי וגידול ילדים (כמו: Billari et al., 2013; Mencarini et al., 2019). מטרתם של מחקרים אלו שונה מהמטרה שלי, אך עצם קיומם מעיד שהרשתות החברתיות הן מסגרת להעברת מידע,

מסרים ודעות בנושא היריון, ילודה וגידול ילדים. מחקרים אחרים דנו בהשפעת האינטרנט והרשתות על המשפחה בעולם הערבי ודיווחו על היחלשות היחסים הבין-דוריים במשפחה וחיזוק מעמדה של האישה (El-sayed et al., 2015; Farah et al., 2014; Herrera, 2018; Mesch, 2003). מחקרים אלו מסכימים שמהפכת המידע והרשתות החברתיות נוטות לטשטש את ההתנהגות בין המרחב הפרטי לבין המרחב הציבורי, דבר שעלול למוטט את החלוקות המסורתיות בין הבית לבין המרחב הציבורי. הגדלת הזמן שבו הצעירים מבלים במרחב הציבורי הווירטואלי על חשבון הזמן שבו הצעירים מבלים עם ההורים מייצרת קונפליקט עם ההורים ומשנה את היחסים הבין-דוריים. במיוחד ירידה בפיקוח המסורתי של המשפחה על התנהגות הנשים הצעירות ועלייה בהעצמת כוחה של האישה בזכות הידע שהיא רוכשת מהרשתות.

אף כי לא נמצא מחקר המראה את המנגנונים שדרכם הרשתות החברתיות הווירטואליות משפיעות על הפריון, ניתן להכליל מנגנונים הידועים בספרות המחקרית על השפעת האינטראקציה ברשתות חברתיות מסורתיות על הפריון (לסקירת המנגנונים ראו: Bernardi & Klärner, 2014). מנגנונים כמו למידה מאחרים, לחץ חברתי, הידבקות ברעיונות חדשים וקבלת חיזוק חברתי ברעיונות של הפרט הם מנגנונים שלהערכתי קיימים גם ברשתות הווירטואליות. אותם מנגנונים רלוונטיים גם עבור דפי מידע הקיימים באינטרנט ואשר מספקים מידע מגוון על החלטות הקשורות לילודה – היריון, מספר ילדים רצוי, עמדת הדת, היתרונות והחסרונות של הרבה/מעט ילדים, ההשפעה על כלכלת המשפחה, ההשפעה על חינוך הילדים וכו׳. השפעתן של הרשתות הווירטואליות על הפריון עשויה להיות דרך ישירה לשינוי עמדות לגבי הביקוש לילדים באמצעות העברת מידע ומסרים, ועשוי להיות דרך עקיפה לשינוי באמצעות שינוי משתנים חברתיים-כלכליים אחרים שמשפיעים על הפריון. בחלק השישי אדון בהשפעת הרשתות הווירטואליות על שינוי דפוסי התצרוכת והרצון בהעלאת איכות החיים של המשפחה.

בדפי האינטרנט בערבית ניתן למצוא מידע מגוון בנושא הילודה. נושאים כמו עמדת הדת על תכנון המשפחה, אמצעי המניעה המותרים והיעילים, מספר הילדים המועדף והסיבות לכך ועוד. עיקרו של מידע זה לא נכתב בישראל, הוא נכתב במדינות ערביות שמעבירות מסרים להורדת הילודה. צעירים ערבים בישראל המדפדפים במידע זה צפויים לאמץ רעיונות של הורדת ילודה כמו בעולם הערבי, ובמיוחד ממדינות המפרץ העשירות שבהן הפריון נמצא ברמת התחלופה או פחות מכך. במידע זה יש גם מסרים חבויים. כך למשל אם תחפשו בגוגל בערבית בכותרת: מהו מספר הילדים האידאלי במשפחה (״ما هو عدد الاولاد المثالي بالعائله»), תקבלו דפים רבים בנושא בכיתוב בערבית. אם תסתכלו בתמונות המתלוות לדפים או בתמונות של גוגל תחת אותה כותרת, ניתן לראות שלושה מסרים עיקריים: ברוב התמונות ישנו זוג הורים ו-2–3 ילדים, ובחלקן יש אפילו ילד אחד. הדמויות ברוב התמונות נראים דמויות מערביות (לא ערביות), הילדים בתמונות נראים מושקעים מבחינת הלבוש, הצעצועים וכו׳. דברים אלו מעבירים מסר חבוי: תביאו מספר קטן של ילדים איכותיים (מושקעים) כמו במערב.

מנגנונים אלו מתבטאים גם בהשפעת ההשכלה והיציאה לעבודה. הרי יציאה למרחב

הציבורי הפיזי (כפי שהוגדר קודם) מאפשרת אינטראקציה עם אנשים שונים, ולכן חלק מהשינוי בפריון בקרב נשים שרוכשות השכלה ו/או עובדות נובע מאינטראקציות אלו. אחת המסקנות שלנו בחלק הקודם הייתה שחלק ניכר מהירידה בביקוש לילדים בחברה הערבית בישראל נבע מירידה בקרב נשים שאינן נמצאות במרחב הציבורי – לא רכשו השכלה גבוהה ולא עובדות. אני טוען שהשימוש האוניברסלי באינטרנט וברשתות החברתיות בקרב נשים שלא נמצאות במרחב הציבורי הפיזי גרם לשינוי עמדות כלפי ילודה וצמצום הפער בינן לבין הנשים שכן נמצאות במרחב הציבורי הפיזי.

אין לי נתונים על צריכת מידע של נשים בחברה הערבית המעביר מסרים בנושא ילודה, או על שימוש ברשתות החברתיות להעברת דעות. למרות זאת לא ניתן להתעלם מהשימוש האוניברסלי של הנשים באינטרנט לצורך מידע ולהשתתפות ברשתות חברתיות. במיוחד לא ניתן להתעלם מכך שהרשתות «דוחפות» מידע ופרסומות לפי ניבוי הצרכים של המשתמש. לכן, אני חושב שניתן להסיק שצריכת מידע מקוון וחברות ברשתות החברתיות המקוונות נוטים להשפיע על הדעות של הנשים הצורכות מידע זה.

6. מצב כלכלי, איכות חיים, עוני ופריון

מעיון בדוח העוני האחרון לשנת 2018 (המוסד לביטוח לאומי, 2019) ניתן לראות את הקשר בין הפריון לבין העוני בחברה הערבית. כך למשל באזורים עם פריון גבוה כמו הנגב, תחולת העוני היא 66.6%, לעומת תחולת עוני של 38.8% בקרב ערבים במחוז הצפון. הדו"ח מציין ירידה בתחולת העוני בשנים האחרונות משיא של 54.4% בשנת 2012 לרמה של 45.3% בשנת 2018. הדוח גם מציין שיפור בחומרת העוני ובעומקו, כך שההכנסה של המשפחות העניות עלתה והתקרבה לקו העוני.

השתתפותה של החברה הערבית בשיח על הקשר בין עוני ומספר המפרנסים במשפחה לבין הפריון מעידה על הקשר בין הירידה בפריון לבין המוטיבציה של המשפחה ל "ברוח" מעל לקו העוני. כלומר, ההבנה של המשפחה בבריחה מעל קו העוני מתורגמת לירידה בביקוש לילדים. לצד השאלה על מספר הילדים האידאלי למשפחה בסקר החברתי של הלמ"ס בשנת 2018, קיימת שאלה על תחושת העוני היום ובעבר. כ-27% מהנשים הערביות בגיל 20–49 דיווחו שהן חשות עוני בשנה האחרונה, כ-24.5% חשו בעוני לפני יותר משנה, ו-48.5% דיווחו שלא חשו עוני מעולם החל מגיל 15. נתונים אלו נמוכים מאלו שנמצאו במוסד לביטוח לאומי. הבדל זה נובע מצורת המדידה: המוסד לביטוח לאומי מודד עוני אובייקטיבית לפי ההכנסה של המשפחה, ואילו בסקר החברתי המדידה מתבססת על התחושה הסובייקטיבית המדווחת של האישה. הבדלים אלו מעידים שקביעת משפחה מתחת לקו העוני אינה מתואמת תמיד עם תחושת העוני של המשפחה. כלומר, חלק ניכר מהמשפחות שלפי הכנסתן הן מתחת לקו העוני כנראה אינן חשות עוני כלל. כמובן ייתכנו גם מקרים הפוכים.

תרשים 3. נשים ערביות בגיל 20-49 לפי התנסות בהרגשת העוני ומספר הילדים האידאלי למשפחה, 2018

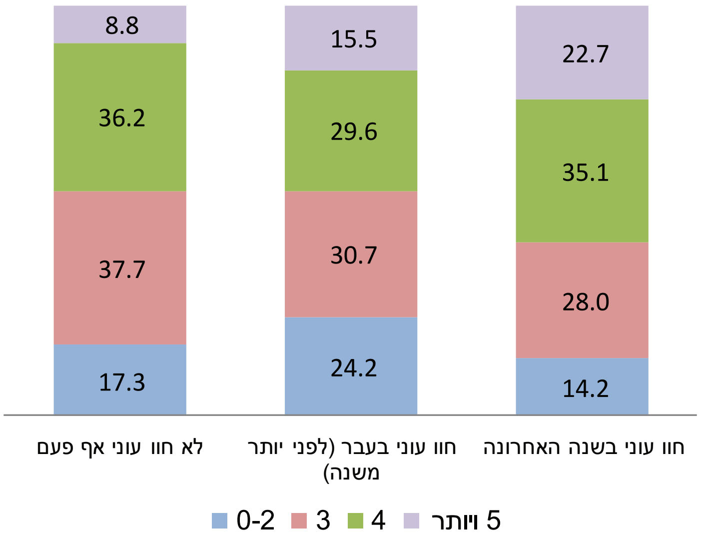

בחינת הקשר בין עוני סובייקטיבי לבין הביקוש לילדים (תרשים 3) מספקת תמונה מעניינת. הביקוש לילדים בקרב אלו שלא חוו עוני בכלל נמוך משמעותית מאלו שחוו עוני בזמן הסקר. הדבר מתבטא באחוז המבקשים 0–3 ילדים, אך בעיקר רואים זאת בקצבות (אלו שמבקשים 0–2, או +5 ילדים). ממצא זה מותאם לקשר הצפוי בין עוני לבין פריון, כפי שראינו מדו״ח העוני של המוסד לביטוח לאומי. התמונה מעניינת יותר כאשר משווים את אלו שלא חוו עוני כלל למול אלו שחוו עוני בעבר, והיום הן לא חוות עוני. מצד אחד בשתי הקבוצות הביקוש ל-0–3 ילדים הוא דומה (כ-55%), אך מצד שני ניתן לראות שהביקוש לפחות מ-3 ילדים או הביקוש ליותר מ-4 ילדים שונה. כנראה אלו שחוו עוני בעבר, ובמיוחד אלו שגדלו במשפחות גדולות, נוטים להקטין את הביקוש לילדים עקב החוויה שלהן מהקשר בין עוני לבין מספר הילדים במשפחה. הירידה בביקוש לילדים מתבטאת בעלייה משמעותית בקרב אלו שמבקשות מספר קטן מאוד של ילדים (0–2). גם ההסתכלות על אחוז הנשים המבקשות +5 ילדים מראה שהן מבקשות פחות מאלו שחווים עוני היום, אך עדיין מבקשות +5 ילדים יותר מאלו שלא חוו עוני אף פעם.

אין נתונים משנים קודמות המאפשרים לשלב בין תחושת העוני לבין הביקוש לילדים, ובכך לא ניתן ללמוד אם יש שינוי לאורך הזמן בקשר בין תחושת העוני בעבר לבין הביקוש לילדים היום. עם זאת, אפשר להשתמש בנתונים המראים שינוי במצב הכלכלי ובאיכות החיים של הנשים הערביות לאורך זמן ולנסות לקשור זאת לירידה בפריון. בלוח 4 להלן אני מציג שינוי במספר מדדים כלכליים ומדדי איכות חיים משנת 2006 ועד 2018. נתונים אלו נעשו רק עבור נשים נשואות בגיל 20–49, מכיוון שרציתי להתייחס למשק הבית של האישה עם בן זוגה ולנטרל התייחסות למשק בית של ההורים.

כל מדדי איכות החיים המוצגים בלוח 4 מצביעים בבירור שיש שיפור ניכר ברמת החיים של החברה הערבית, לפחות בהשוואה לאופן שבו היא נתפסת בעיני הנחקרים. היום

לעומת העבר הנשים מרוצות יותר ממצבן הכלכלי ומההכנסה שלהן, והמשפחה מצליחה יותר לכסות את ההוצאות. ב-2018, 43.7% מהנשים חושבות שרמת החיים שלהן בעשור האחרון השתפרה. השיפור ברמת החיים מרוכז יותר בנשים שחשות או חשו עוני מאשר נשים שאף פעם לא חשו עוני – 71%, 42.1% 32.5% בהתאמה. המשמעות היא שנשים "חלשות" יותר מרגישות שינוי ברמת החיים יותר מנשים "חזקות". עם זאת, למרות השיפור, נשים שחשות עוני מרוצות ממצבן הכלכלי פחות מנשים שלא חשו עוני אף פעם (50% לעומת 75% בהתאמה).

לוח 4. המצב הכלכלי ואיכות החיים בקרב נשים נשואות בגיל 20-49 ובקרב בני משקי הבית שלהן: 2006, 2012, 2018.

מדדי מצב כלכלי ואיכות חיים (מדדים נבחרים)	שנת הסקר		
	2006	2012	2018
אחוז הנשים שמרוצות עד מרוצות מאוד מהמצב הכלכלי	43.2	44.5	60.7
אחוז הנשים שמרוצות עד מרוצות מאוד מההכנסה (מועסקות בלבד)	47.0	60.8	64.1
אחוז משקי הבית המצליחים עד מצליחים בקלות בכיסוי ההוצאות	37.0	43.8	46.4
אחוז הנשים שחושבות שרמת החיים בעשור האחרון השתפרה	--	--	43.7
אחוז משקי הבית שבהם יש יותר ממפרנס אחד	21.2	--	46.4
אחוז משקי הבית הגרים בדירה בשכירות	8.1	14.6	12.0
אחוז משקי הבית שיש לרשותם לפחות מכונית אחת	62.7	70.1	86.6
אחוז משקי הבית שיש לרשותם יותר ממכונית אחת	7.9	12.0	25.4
אחוז הנשים שנפשו בארץ או בחו"ל ב-12 החודשים לפני הסקר	31.3	42.1	49.3

מקור: למ"ס, מחולל הלוחות של הסקר החברתי בשנים 2006, 2012, 2018

לכאורה, שיפור במצב הכלכלי צפוי להקל על גידול הילדים ובכך להביא לעלייה בפריון. אך בפועל שיעורי הפריון התקופתיים ירדו במקביל לשיפור המצב הכלכלי והשיפור באיכות החיים. מצד אחד ניתן לטעון שהשיפור ברמת החיים הוא תוצאה של הירידה בפריון, אך מצד שני ניתן לטעון שהשיפור ברמת החיים שינה את דפוסי התצרוכת של המשפחה הערבית ואת סדר העדיפויות של המשפחה.

לפי גישת "מחיר הילדים" של בקר וטומס (Becker & Tomes, 1976) ושל בקר ולואיס (Becker & Lewis, 1973), העלייה ברמת החיים בחברה הערבית כנראה גרמה לעלייה במחיר גידול הילדים כתוצאה משלושה תהליכים עיקריים: העלייה בהשתתפות הנשים בשוק העבודה והנטייה למצוא מסגרות בתשלום לילדים, העלייה במוטיבציה של המשפחה להשקיע בילדים לטובת ה"ילד האיכותי" והעלייה במוטיבציה לצריכה של מוצרים מודרניים וחדשים. העלייה בצריכה על חשבון גידול הילדים התבטאה במוטיבציה לצרכנות רוחנית, כמו נופש וביקור במסעדות ובפארקים, ובמוטיבציה לצרכנות מוצרים קיומיים בחיים המודרניים כמו מכוניות ומכשירים אלקטרוניים.

לגורמים אלו אפשר להוסיף את מצוקת הדיור שבה נמצאת החברה הערבית, שהביאה לעלייה משמעותית בעלות המגורים כתוצאה מאזילת עתודות הקרקע לבנייה שגרמה למגורים בשכירות, וכתוצאה ממעבר מבנייה מסורתית הנתמכת על ידי עזרה הדדית של המשפחה המורחבת לבנייה מודרנית הנתמכת באנשי

מקצוע בתשלום. למצוקת הדיור יש שתי השלכות על מחיר גידול הילדים: הראשונה היא המחיר הנובע מעלות הקמת הדיור והמגורים, והשנייה היא עלות עתידית של תמיכת ההורים, לפי המנהגים, במציאת פתרונות דיור לילדים שלהם.

סיכום ודיון

מטרתי במאמר הייתה לנסות להסביר את הירידה המתמשכת בשיעורי הפריון בחברה הערבית בישראל בשני העשורים האחרונים. הירידה בפריון התבטאה בירידה של שיעורי הפריון התקופתיים וגם בירידה בביקוש לילדים, שנמדד דרך מספר הילדים האידאלי הרצוי במשפחה. לפי ממצאי המחקר, הירידה בפריון הייתה אוניברסלית וכללה את כל הרבדים של החברה הערבית – הדתי, רמת דתיות, האתנו-גיאוגרפי והחברתי-כלכלי. רציתי לענות על השאלה למה הפריון נמצא בתהליך ירידה, ולא התכוונתי לדון בשאלה איך הפריון ירד. לכן התמקדתי בשינויים חברתיים וכלכליים אשר התרחשו במקביל לירידה בשיעורי הפריון, ונמנעתי מלהתמקד מדיון במשתנים המתווכים בין השינוי החברתי-כלכלי לבין השינוי בפריון – כמו גיל הנישואין, היקף הנישואין ותכנון המשפחה, המתבטא בשימוש באמצעי מניעה ועיתוי הלידות.

המעבר מפריון גבוה לפריון נמוך אינו ייחודי לחברה הערבית בישראל, והוא נצפה בכל המדינות הערביות והמוסלמיות באזור. הירידה בשיעורי הפריון במדינות אלו התרחשה בעקבות מדיניות אקטיבית מאוד לעידוד הגבלת הילודה שהתלוותה גם לשינויים פוליטיים, חברתיים וכלכליים (Abbasi et al., 2002; Eltigani, 2005; Fargues, 1989; Khawaja et al., 2009; Rashad, 2000). לעומת זאת, הירידה בפריון בקרב החברה הערבית בישראל נצפתה למרות מדיניות עידוד הילודה בישראל. יכול להיות שהחברה הערבית בישראל קיבלה לגיטימציה ועידוד מהניסיון של המדינות השכנות, אך להערכתי דבר זה כשלעצמו אינו מספיק בהיעדר יד מכוונת. לכן, היה חשוב מאוד ללמוד את השינויים האחרים שהתרחשו בד בבד עם הירידה בפריון.

נאלצתי להתחיל בשלילת ההשפעה של שינוי המדיניות עם הקיצוץ המשמעותי בקצבאות הילדים בשנת 2003. אילוץ זה נבע מהרושם שנוצר בשיח הציבורי על ההשפעה הגדולה (לכאורה) של שינוי המדיניות על שיעורי הפריון בחברה הערבית. המחקרים שנערכו בנושא מצביעים על השפעה מוגבלת וקטנה מאוד המתמקדת במשפחות גדולות מאוד, כמו החברה הבדואית בנגב. בכל מקרה, השפעה זו לא יכולה להימשך שנים רבות.

מניתי שלושה שינויים עיקריים שעשויים להסביר את הירידה בפריון: שינוי במעמד האישה המתבטא ביציאת האישה למרחב הציבורי (השכלה, עבודה, ניידות/נהיגה); השימוש האוניברסלי באינטרנט, המתבטא בחיפוש מידע ובחברות ברשתות החברתיות; והשינוי במצב הכלכלי והעלייה באיכות החיים. למרות שבגוף המאמר הצגתי כל אחד משלושת הגורמים בנפרד, אני מגיע למסקנה שלא ניתן להפריד ביניהם בדיון. מסקנה זו נובעת מאחת המסקנות העיקריות של המאמר: הירידה בשיעורי הפריון בקרב נשים שנמצאות

פחות במרחב הציבורי הפיזי – פחות משכילות ולא משתתפות בכוח העבודה – הייתה משמעותית בהרבה מאשר זו של נשים שנמצאות במרחב הציבורי הפיזי. ממצא זה מטיל ספק בהשפעת העלייה במעמדה של האישה הערבייה על הירידה בפריון לפחות בעשור האחרון. כנראה השפעתם של המנגנונים שאפשרו לאישה עם השכלה גבוהה להוריד את הפריון לעומת אישה פחות משכילה, נרכשו בשנים האחרונות על ידי נשים פחות משכילות בשלוש דרכים:

א. אחת הסיבות להיחלשות השפעת ההשכלה על הפריון כנראה נובעת מכך שההשכלה של נשים בחברה הערבית נהייתה המונית בשני מובנים. ראשית, כמעט כל הנשים הערביות עוברות חינוך תיכוני – ל-92% מהנשים הערביות בגיל 18–24 בשנת 2018 יש השכלה של 11 שנות לימוד ויותר (למ"ס, 2019, לוח 4.80). שנית, יותר מ-50% מהנשים שמסיימות תיכון עוברות ללמוד בלימודים על-תיכוניים:[3] 43.1% מהנשים בגיל 18–24 בשנת 2018 כבר היו בעלות 13 שנות לימוד ומעלה (שם). מצב זה מצמצם את הפער בין שתי הקבוצות ביכולת ובמיומנות להבין וליישם את הידע הקיים על ילודה ועל השיטות להגבלת הילודה. אין הבדל בין נשים עם השכלה על-תיכונית לנשים עם השכלה תיכונית ביכולת לקרוא מידע ולהבין אותו. כמובן, נשים שמשתלבות בהשכלה על-תיכונית רוכשות ידע נוסף בהשוואה לנשים שסיימו עד תיכון, אך ידע זה בד"כ מכוון לידע מקצועי המאפשר רכישת מיומנות לעבודה.

ב. המעבר להשכלת ההמונים מאפשר אינטראקציה גם בין נשים משכילות יותר לבין נשים משכילות פחות. הסיכוי של אישה פחות משכילה לקיים אינטראקציה יום-יומית עם אישה משכילה במסגרת משפחתית או מסגרת חברתית אחרת הוא גדול. הדבר גורם לכך שהמנגנונים המשפיעים על הפריון בקרב נשים עם השכלה גבוהה מועברים גם לנשים עם השכלה נמוכה יותר.

ג. אחד היתרונות של נשים שרוכשות השכלה גבוהה הוא היציאה הפיזית למרחב הציבורי הרחב, דבר המאפשר להן אינטראקציה עם אנשים בעלי דעות מגוונות ומתרבויות שונות. אינטראקציה זו מאפשרת להן לאמץ רעיונות מודרניים ולתמוך ברעיונות קיימים, ומקנה להן ידע וכוח המאפשר להן להתמקח עם המשפחה ועם בן הזוג לעתיד. אך עם הופעת מהפכת המידע והרשתות החברתיות הווירטואלית, גם יתרון זה הצטמצם. מכשירי הטלפון הניידים החכמים והרשתות הווירטואליות זמינות כמעט לכל הנשים. אומנם האינטראקציה ברשתות החברתיות אינה פיזית, אך היא אינה מוגבלת לאנשים שהאישה מקיימת איתם אינטראקציה ביום-יום. האישה יכולה לחפש מידע בכל שפה ומכל תרבות בכל מקום ובכל זמן שתרצה, ולפתח אינטראקציה עם כל אדם. להערכתי גם אינטראקציות וירטואליות כאלו מאפשרות לאישה למידה מאחרים, מעוררות לחץ חברתי, ומקדמות הידבקות ברעיונות חדשים וחיזוק חברתי לרעיונות של הפרט. היחשפות זו מאפשרת לאישה גם להתמקח עם בני משפחתה. מספיק למשל להסתכל באתרים ממדינות ערביות שבהן הפריון נמוך מאוד כדי לקבל רעיונות על חשיבות הירידה בפריון והסיבות לה. להערכתי, השפעתן של הרשתות הווירטואליות על נשים משכילות פחות ניכרת יותר מהשפעתן על נשים עם השכלה גבוהה, משום שלנשים עם השכלה נמוכה יש יותר זמן פנוי לגלוש ברשתות.

אתרי האינטרנט והרשתות החברתיות חושפים מידע שיווקי על צרכנות מודרנית, המאפשרת היחשפות לצרכנות חדשה שלא הייתה קיימת בעבר בחברה הערבית. כל אתר אינטרנט

3 יש לשים לב שלא כל הנשים בגיל 18-24 הגיעו לפוטנציאל ללמוד לימודים על תיכוניים. לכן הנתון הסופי לאותה שכבת גיל יהיה בסוף גדול יותר.

בערבית, במיוחד אתרי חדשות, מלאים בהודעות שיווקיות. הרשתות החברתיות יודעות לכוון חומר שיווקי לפי התעניינות המשתמש. 22.4% מהנשים ו-33.1% מהגברים בגיל 20–49 משתמשים באינטרנט לצורך קניות (למ״ס 2018, מחולל הסקר החברתי). החשיפה לחומר שיווקי על צרכנות הנוגעת לגידול ילדים (כמו בגדים, משחקים וכו׳) מגדילה את הסיכוי לקנות את אותם מוצרים. חומר שיווקי על נופשים בארץ ובחו״ל מגדיל את הסיכוי לבחור נופש. אחד הכוחות של הרשתות החברתיות הוא שכולם יודעים על הצרכנות של האחרים, דבר שדוחף את החברים ברשת לצרוך את אותם דברים. צרכנות מודרנית זו היא כנראה אחד הגורמים לעלייה במחיר לגידול ילדים. העלייה מתבטאת בתצרוכת המתמקדת באיכות הילדים וגם בתצרוכת לשיפור איכות החיים של המשפחה וחשיבה על סדר עדיפויות חדש.

חלק מהעלייה בתצרוכת מוצרי איכות חיים נובעת לפעמים מאילוץ. למשל העלייה בניידות בחברה הערבית נובעת כנראה מהיעדר תחבורה ציבורית בתוך היישובים ובין היישובים; מצוקת הדיור ושינוי דפוסי הבנייה בחברה הערבית מבנייה בעזרת בני המשפחה לבנייה בתשלום, הגדילו את המחיר של הדיור והחזקתו.

ההשפעה על הצרכנות של החברה הערבית משפיעה על הגברים לא פחות מהנשים. עובדה לכך היא שהביקוש לילדים בקרב הגברים פחות מאשר בקרב נשים (ראו לוח 1). דפוסי הצרכנות החדשים כנראה מקשים על כלכלת המשפחה. חלק מההתמודדות מתבטאת בירידה בביקוש לילדים, וחלק בצורך בשני מפרנסים במשפחה. כך למשל בסקר החברתי משנת 2009, 91% מהגברים ו-92.4% מהנשים בגיל 25–49 חשבו ששני בני הזוג צריכים לתרום לפרנסת המשפחה. זהו שינוי משמעותי בחברה פטריארכלית, שמשמעותו שהגברים מעדיפים אישה עובדת. הצטרפות הנשים לכוח העבודה גם היא מעלה את מחיר גידול הילדים, שתורם גם הוא לירידה בביקוש לילדים.

לסיכום, תוצאות מחקר זה חשובות מאוד להבנת השינויים ברמה המסוכמת אשר התרחשו בחברה הערבית בשנים האחרונות ואת השפעתם האפשרית על הילודה. יש מקום לחזק ממצאים אלו באמצעות מחקר מקיף יותר עם נתוני פרט המאפשר לבחון את הקשרים הסטטיסטיים בין הגורמים השונים. מחקר זה דורש בניית בסיס נתונים ברמת הפרט אשר יאפשר מעקב אחרי נשים ומשפחות לאורך זמן ויוכל לבחון את ההבדלים בין הדורות השונים.

רשימת מקורות

זועבי, ח׳ ואנסון, י׳ (2017). ההתמקחות המרובה עם הפטריארכיה: פריון הילודה בעיני נשים ערביות אקדמאיות בישראל. סוציולוגיה ישראלית, י״ט(1), 67–91.

למ״ס. מחולל הלוחות של הסקר החברתי 2002–2018. נדלה מתוך: https://surveys.cbs.gov.il/Survey

למ״ס. פרסום תנועה טבעית: לידות חי 2018. נדלה מתוך:

https://www.cbs.gov.il/he/publications/Pages/2020/תנועה-טבעית-לידות-חי-2018.aspx

המוסד לביטוח לאומי (2019). מדדי העוני והפערים החברתיים – דו״ח שנתי 2018. נדלה מתוך:

https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2018.pdf

וינקלה, א׳ (2015). מאחורי המספרים: דמוגרפיה פוליטית בישראל. הוצאת קתדרת חייקין לגאואסטרטגיה, אוניברסיטת חיפה.

חליחל, א׳ (2011). פריון של נשים יהודיות ומוסלמיות בישראל לפי מידת הדתיות שלהן בשנים 1979–2009. הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, סדרת ניירות עבודה מס׳ 60. נדלה מתוך:

https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/pw/pw60/pw60.pdf

חליחל, א׳ (2018). פריון של נשים יהודיות בישראל לפי מידת הדתיות שלהן בשנים 1979-2017. הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, סדרת ניירות עבודה מס׳ 101. נדלה מתוך:

https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/pw/pw101/pw101.pdf

Abbasi, M. J., Mehryar, A., Jones, G., & McDonald, P. (2002). Revolution, war and modernization: Population policy and fertility change in Iran. Journal of Population Research, 19(1), 25–46.

Becker, G. S. & Lewis, H. G. (1973). On the Interaction between the Quantity and Quality of Children. Journal of Political Economy, 81(2, Part 2), S279-S288.

Becker, G. S. & Tomes, N. (1976). Child Endowments and the Quantity and Quality of Children. Journal of Political Economy, 84(4 Part 2), S143-S162.

Billari, F. C., D'Amuri, F., & Marcucci, J. (2013). Forecasting Births Using Google. paper presented in PAA annual meeting 2013, New Orleans, USA, LA, April 11-13.

Bernardi, L. & Klärner, A. (2014). Social networks and fertility. Demographic Research, 30, 641–670.

Cohen, A., Dehejia, R., & Romanov, D. (2013). Financial incentives and fertility. The Review of Economics and Statistics, 95(1), 1–20.

Eltigani, E. E. (2005). Fertility transition in arab countries: a re-evaluation. Journal of Population Research, 22(2),163–183.

El-Sayed, H., Firoz, M. & Dzamtoska, S. (2015). Social Changes & Social Media Usage amongst Emirati Female. Online Journal of Communication and Media Technologies, 5, 102–116.

Farah, M., Al-Thani, D. K., & Stamboldziev, M. (2014). The Impact of Global Communications on Family Values in Qatar. In M. Al-Zoby & B. Baskan (Eds.), State-Society Relations in the Arab Gulf States (pp. 101–121). Gerlach Press.

Fargues, P. (1989). The Decline of Arab Fertility. Population, 44(1), 147–175.

Friedlander, D., Eisenbach, Z., & Goldscheider, C. (1979). Modernization Patterns and Family Change: The Arab Populations of Israel and the Israel-Administered Territories. Population Studies, 33(2), 239–254.

Friedlander, D., Okun, B. S., Ben-Moshe, E. & Hleihel, A. (2010). Stalls, Resistance and Classic Patterns in Demographic Transition: Variations among Major Population Groups in Israel. Paper presented at the Quetelet Seminar, Louvain-la-Neuve, Belgium, November 2010. Retrived from:

https://cdn.uclouvain.be/public/Exports%20reddot/demo/documents/Friedlander-Okun.pdf

Frish, R. (2008). The effect of child allowances on fertility in israel.Israel Economic Review, 6(1), 1–22.

Herrera, L. (2018). Media and the Arab Family. In J. Suad (Ed.), Arab Family Studies: Critical Reviews (pp. 437–448). Syracuse University Press.

Kanaaneh, R. A. (2002). Birthing the Nation: Strategies of Palestinians Women in Israel. University of California Press.

Khawaja, M., Assaf, S. & Jarallah, Y. (2009). The transition to lower fertility in the West Bank and Gaza Strip: evidence from recent surveys. Journal of Population Research, 26(2), 153–174.

Manski, F. C. & Mayshar, J. (2003). PRIVATE INCENTIVES AND SOCIAL INTERACTIONS: FERTILITY PUZZLES IN ISRAEL. Journal of the European Economic Association 1(1), 181–211

Mencarini, L., Hernández-Farías, D. I., Lai, M., Patti, V., Sulis, E. & Vignoli, D. (2019). Happy parents' tweets: An exploration of Italian Twitter data using sentiment analysis. Demography research, 40, 693–724.

Mesch, G. S. (2003). Family and the Internet: The Israeli Case. Social Science Quarterly, 84(4), 1038–1050.

Nahmias, P. & Stecklov, G. (2007). The Dynamics of Fertility Amongst Palestinians in Israel from 1980 to 2000. European Journal of Population, 23(1), 71–99.

Okun, B. S. & Friedlander, D. (2005). Educational Stratification among Arabs and Jews in Israel: Historical Disadvantage, Discrimination, and Opportunity. Population Studies, 59(2), 163–--):nd7.from rtility 180הערבית,ברסא.

Okun, B. S. (2013). Fertility and marriage behavior in Israel: Diversity, Change and stability. Demographic Research, 28, 457–504.

Rashad, H. (2000). Demographic transition in arab countries: a new perspective. Journal of Population Research, 17(1), 83–101.

Schellekens, J. (2009). Family Allowances and Fertility: Socio-economic Differentials. Demography, 46, 451–468.

Schellekens, J. & Eisenbach, Z. (2002). The Predecline Rise in Israeli Moslem Fertility. Economic Development and Cultural Change, 50(3), 541–555.

Staetsky, L. D. (2019). Stalling fertility decline of Israeli Muslims and the demographic transition theory. Population Studies, 73(3), 317–333.

Toledano, E., Frish, R., Zussman, N. & Gottlieb, D. (2009). The Effect of Child Allowances on Fertility. National Insurance Institute. Research and Planning Administration (working paper 101).

World Bank (2020). World Data Bank. World Development Indicators. Retrieved from: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Code=PAK&id=556d8fa6&report_name=Popular_countries&populartype=country&ispopular=y#